

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية السابعة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 26 - 27 يناير 2009

—

PRC/RPT. (XVII)

تقرير
لجنة الممثلين الدائمين

—

تقرير لجنة الممثلين الدائمين

الدورة العادية السابعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين

أولاً - مقدمة:

- 1- عقدت الدورة العادية السابعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 26 و 27 يناير 2009، برئاسة السفير الدكتور محمد موندي، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة، ورئيس اللجنة.
- 2- لتسهيل بحث دقيق لجدول أعمالها الحافل، عقدت لجنة الممثلين الدائمين قبل دورتها العادية، عدة جلسات عمل تم خلالها بحث عدد من بنود جدول الأعمال.

الحضور:

- 3- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، الجابون، جامبيا ، غانا، غينيا (حضرت الاجتماع في 27 نوفمبر 2008)، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

ثانياً - مراسم الافتتاح:

4- في كلمته الافتتاحية، أبرز رئيس المفوضية، سعادة السيد جان بنج أن أعمال لجنة الممثلين الدائمين هي مرحلة أساسية لنجاح المؤتمر مضيفاً في هذا الصدد أنه يجب أنه الاسترشاد في إدارة هذه الأعمال في إطار بما سماه "روح نازاريت"، القائمة على التعاون الصريح والاحترام المتبادل والانفتاح والشفافية. وحيثما الجدية التي تميزت بها أعمال لجنة الممثلين الدائمين التي توجت جزئياً باعتماد الإجراءات المتعلقة بتحسين ظروف خدمة العاملين. وفي هذا الصدد، أكد مجدداً التزام المفوضية بالعمل في إطار الشفافية فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمالية من أجل فعالية أفضل.

5- ذكرت في هذا الصدد أن المفوضية قامت بأنشطة رامية إلى وضع أدوات عمل ملائمة تتمحور حول أربع دعائم تشكل أساس الخطة الإستراتيجية للفترة 2009 - 2012. وأشار إلى أن المؤتمر الذي سيعقد قريباً يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل القارة بالنظر إلى القرارات التي ستتخذها لا سيما تلك المتعلقة بحكومة الاتحاد ومراجعة أجهزة الاتحاد وإطلاق عملية التكامل المادي للقارة من خلال مشاريع ملموسة للبنية التحتية والوضع السائد في فلسطين والنزاعات الأخرى القائمة في أفريقيا. وأعرب عن أمله في أن تواصل الدول الأعضاء إثبات عزمها وإرادتها السياسية المتنامية أكثر من أي وقت مضى في سبيل دفع عجلة التكامل القاري. وأشار إلى مسألة تمويل الاتحاد مبرزا ضرورة إيجاد مصادر بديلة لتمويل الاتحاد حفاظاً على استقلاله والحد من الاعتماد على مساعدة الشركاء الإنمائيين. في ختام حديثه تمنى النجاح للجنة الممثلين الدائمين في أعمالها وأكد مجدداً التزام المفوضية بالمزيد من التعاون الوثيق.

6- ذكر رئيس لجنة الممثلين الدائمين سعادة الدكتور محمد موندي سفير جمهورية تنزانيا المتحدة أن الغرض من إجماع اللجنة هو التحضير للدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس التنفيذي وأضاف أن جدول الأعمال الذي تجري مناقشته يحتوي على 27 بنداً منظماً تحت ست 6 فئات هي مهمة بالنسبة للنمو والتنمية المستدامة للقارة. وذكر أن لجنة الممثلين الدائمين قد بحثت جزءاً كبيراً من جدول الأعمال وليس هناك داع إلى فتح باب الحوار حول هذه البنود من جديد. ثم أكد على الأهمية الخاصة التي تكتسبها بعض البنود وأبرز التحديات الاقتصادية العالمية التي تواجه القارة قبل إعلان افتتاح الدورة العادية السابعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين رسمياً.

ثالثاً- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل:

7- بحثت لجنة الممثلين الدائمين جدول أعمالها في 12 نوفمبر 2008 وأجرت عليه بعض التعديلات (مرفق جدول الأعمال).

8- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 09.00 – 13.00

الفترة المسائية: 15.00 – 19.00

البند 2: المسائل الإدارية والمالية:

(1) بحث تقرير:

(أ) اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية،

الوثيقة (XIV) 453/EX.CL:

9- قام سفير بوتسوانا رئيس اللجنة الفرعية الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية بتقديم التقرير حيث أحاط لجنة الممثلين الدائمين علماً بأن التقرير المذكور يتناول مسائل مختلفة تم بحثها أثناء مختلف اجتماعات

التوصيات المتعلقة بتقرير التقييم النصف مرحلي:

10- عقب بحث تقرير التقييم النصف مرحلي، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للجنة في المستقبل أن تقدم دوما تفسيرات واضحة، مختصرة ومقبولة لكل تجاوز للاعتمادات، خصوصا فيما يتعلق بالمصاريف المخصصة للعاملين وخطوط ميزانية أخرى للتشغيل. كما ينبغي توضيح وتبرير جميع الحالات المتعلقة بضعف الاستيعاب على نحو جيد، لاسيما الموارد المخصصة لتمويل برامج.
- (ب) ينبغي أن تضع المفوضية حدا للممارسة المتمثلة في استعمال الموارد أولاً ثم طلب التحويلات لاحقا. ينبغي أن تحصل أولاً على موافقة لجنة الممثلين الدائمين فيما يخص كل تجاوز في الاعتمادات المعتمدة أصلا، وهذا بغية تفادي مصاريف غير مبرمجة.
- (ج) يجب تحديد مبلغ أقصى للمصاريف بالنسبة لجميع خطوط الميزانية المعتمدة بغية المساعدة على حل مشكلة ضعف القدرة الاستيعابية.
- (د) ينبغي أن ترفع المفوضية إلى اللجنة الفرعية، بانتظام، تقريرا عن الصعوبات التي تلاقها في حشد المبالغ التي يتعهد بها الشركاء في التعاون في إطار الميزانية البرنامجية. وتوصي بأن يُسمح للجنة الفرعية بالاتصال مع الشركاء في التنمية في حالة عدم الوفاء بتلك التعهدات.

هـ) ينبغي للجنة، حالما يمكن ذلك، أن ترفع إلى اللجنة الفرعية تقريراً عن رصيد المبالغ المرحلة من السنوات المالية السابقة وعن الكيفية التي تم بها استعمال تلك المبالغ. وينبغي كذلك أن تتأكد المفوضية من أن المعلومات المتعلقة بأرصدة ميزانيات السنوات المالية السابقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقارير تقييم منتصف المدة.

و) ينبغي أن تكون تقارير تقييم منتصف المدة أكثر تفصيلاً وأن تتضمن معلومات عن جميع المشاريع والبرامج، بما في ذلك تلك التي لا تمويلها الدول الأعضاء مباشرة.

ز) ينبغي أن تقدم جميع الإدارات والمكاتب الإقليمية بيانات مالية فصلية إلى المقر لتمكينه من إعداد التقرير الموحد ويتعين رفعه إلى اللجنة الفرعية.

ح) ينبغي لجمعية العاملين أن تقدم، كتابياً، طلبها فيما يتعلق بإدارة واستعمال موارد الرعاية الاجتماعية للعاملين للبحث.

ط) ينبغي أن تقي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة، وذلك بدفع مساهماتها في الوقت المناسب.

توصيات متعلقة بطلب تسوية المرتبات واقتراح مراجعة البدلات:

11- فيما يتعلق بطلب تسوية المرتبات واقتراح مراجعة البدلات للعاملين، تم تقديم التوصيات التالية:

أ) مراجعة المرتبات الأساسية لجميع العاملين في الاتحاد الأفريقي بالطريقة التالية:

1) موظفي فئة الخدمة العامة: زيادة بنسبة 25%

2) موظفي الفئة المهنية: زيادة بنسبة 20%.

3) المسؤولين المنتخبين: زيادة بنسبة 15%.

(ب) ينبغي أن تدخل المراجعة حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير 2009.

(ج) اعتماد وتطبيق بدل الاغتراب لموظفي فئة الخدمة العامة المعيّنين دولياً بمعدل 3000 سنوياً بالنسبة لمن لديهم معالون، وبمعدل 2400 لمن ليس لديهم معالون.

(د) ينبغي في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب، تغطية الآثار المالية بفوائض الميزانية، وكذلك ترشيد الميزانيات المستقبلية لكي يتسنى إجراء التقديرات على أساس أكثر واقعية بغية تجنب اللجوء إلى المساهمات الإضافية من طرف الدول الأعضاء.

(هـ) ينبغي أن تتأكد المفوضية من أن المرتبات مرتبطة بالأداء. (و) تعتبر فترة تواتر مراجعة المرتبات في كل خمس سنوات طويلة جداً وبالتالي يجب إعادة النظر فيها.

(ز) ينبغي بحث اقتراح مراجعة البدلات التي يتقاضاها العاملون بعد قمة يناير 2009 ، وذلك بغية إصدار توصيات لقمة يوليو 2009 مع إمكانية إدراج الآثار المالية في ميزانية 2010.

توصيات حول تقرير المراجعين الخارجيين:

12- في أعقاب دراسة تقرير المراجعين الخارجيين، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

(أ) يتعين الاستعانة بشركة مستقلة لمراجعة الحسابات في أسرع وقت ممكن لمراجعة حسابات البعثة الأفريقية في السودان بشكل معمق وإحالة تقرير إلى اللجنة الفرعية.

- (ب) يتعين على اللجنة الفرعية الالتقاء برئيس وأعضاء المفوضية للإعراب من جديد عن قلقها فيما يخص الاستنتاجات المتضمنة في تقرير مراجع الحسابات وتقارير أخرى.
- (ج) يجب إنشاء لجنة فرعية لمراجعة لجنة الممثلين الدائمين طبقاً لمقترح المراجعين الخارجيين.
- (د) يتعين دعم قدرات إدارة المراجعة الداخلية وكذا شغل المناصب الشاغرة في أسرع وقت ممكن.
- (هـ) على البرلمان الأفريقي وبشكل إلزامي الامتثال للوائح المالية والوثائق القانونية الأخرى للاتحاد.
- (و) يتعين على البرلمان الأفريقي من الآن فصاعداً دفع بدلات الإعاشة اليومية بنفس النسبة التي تطبقها المفوضية.
- (ز) يجب اعتماد وتطبيق الأتعاب للمراجعين الخارجيين.

توصيات بشأن طلبات التحويلات

13- في أعقاب دراسة طلبات التحويلات، تقدمت اللجنة الفرعية بالتوصيات التالية:

- (أ) يجب أن لا تتم التحويلات إلا حسب مبلغ متوفر.
- (ب) يجب ملائمة بنود الميزانية التي تعاني من عجز مع ميزانية 2009، وعلى الإدارات المعنية تلقي قروض أقل فيما يخص البنود المعنية مع نفس المبالغ.
- (ج) يجب على المفوضية إحالة طلبات التحويلات للاحتياجات الأساسية قبل حدوث تجاوز.
- (د) يجب على المفوضية تطبيق اللوائح المالية التي تنظم الإدارة المالية تطبيقاً كاملاً على مستوى الإتحاد.
- (هـ) تتعين المصادقة على طلبات التحويلات للسنة المالية 2008 بغية سد العجز المسجل في بعض البنود.

توصيات بشأن إقفال الميزانيات السابقة

14- فيما يخص إقفال الميزانيات السابقة، تقدمت اللجنة الفرعية بالتوصيات التالية:

أ) يتعين على المفوضية تقديم تقرير عن إقفال الميزانيات للفترة الواقعة بين 2004 و 2007.

ب) كما يتعين على المفوضية إعداد تقرير عن إقفال الميزانيات السابقة كلما قدمت تقريراً تقييماً لمنتصف المدة.

15- بعد هذا التقديم صادقت لجنة الممثلين الدائمين على التوصيات المشار إليها أعلاه، وقررت إحالتها إلى المجلس التنفيذي للدراسة.

ب) اللجنة الفرعية للهيكل ، الوثيقة EX.CL/453(XIV)b:

16- عند افتتاح المناقشات حول تقرير اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل EX.CL/369 (XII).b في 27 نوفمبر 2008، أشار الرئيس إلى مناقشات لجنة الممثلين الدائمين التي جرت حول نفس هذا التقرير في يناير 2008. وفي ذلك الوقت، تم الاتفاق على ضرورة المزيد من مناقشة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المسائل الإدارية ذات الصلة المترتبة على مراجعة الاتحاد.

17- بعد استعراض شامل لمختلف مقترحات اللجنة الفرعية والإيضاحات الإضافية التي قدمتها المفوضية، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

ديوان الرئيس:

1) مكتب أمين المفوضية: إنشاء وحدة لدعم أنشطة لجنة الممثلين الدائمين:

1 رئيس قسم م5

2 كبير موظفي السياسة م3

1 سكرتير يجيد لغتين خ ع أ4

2) مكتب الرئيس

1 مترجم فوري/مترجم تحريري م4

1 كاتب خ ع أ3

قسم خدمات المراسم:

1 موظف مراسم كبير م3

2 مساعد مراسم خ ع أ5

وأوصت اللجنة أيضاً بضرورة ترقية الوظيفة الحالية لنائب رئيس المراسم من م3 إلى م4.

وحدة موقع مفوضية الاتحاد الأفريقي على شبكة الإنترنت:

1 مدير موقع م3

1 مسؤول موقع (عربي) م2

1 مسؤول موقع (إنجليزي) م2

1 مسؤول موقع (فرنسي) م2

1 مسؤول موقع (سواحيلي) م2

1 مسؤول موقع (برتغالي) م2

خدمات معلومات الإدارة:

- 1 الفيسات/مدير المحطة الأرضية م3
3 موظفي تكنولوجيا المعلومات م1

المباني، المعدات وخدمات النقل:

- 1 رئيس قسم م5
1 موظف معدات ونقل م2
1 فني كهربائي خ ع أ 4
2 عامل تليفون خ ع أ 2

وحدة المخازن:

- 1 موظف إدارة الأصول م1
1 مراقب مخزن خ ع أ 5
2 كاتب مخازن خ ع أ 4

المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية:

- 1 موظف كبير للسياسة (الاقتصاد، والتجارة والتسويق) م3
1 موظف إدارة بيانات، ومعلومات واتصالات م2
1 مترجم تحريري م3
1 موظف كبير للموارد البشرية/الإدارة م3
1 مساعد حسابات خ ع أ 5
1 ساعي بريد خ ع ب 6

الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات:

1 منسق كبير	م5
1 موظف كبير للسياسة	م3
1 سائق/ساعي بريد	خ ع ب 7

إدارة الشؤون الاجتماعية:

1 موظف حقوق الطفل	م2
-------------------	----

الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة (جنيف):

1 مساعد مالي وإداري	خ ع أ 5
---------------------	---------

الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الاتحاد الأوروبي/مجموعة دول

أفريقيا والكاريفي والمحيط الهادي (بروكسل):

1 مساعد مالي وإداري	خ ع أ 5
---------------------	---------

مكتب لجنة الأبحاث العلمية والفنية التابع للاتحاد الأفريقي (لاجوس):

مساعد مالي وإداري	خ ع أ 5
-------------------	---------

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

18- رأت لجنة الممثلين الدائمين أنه يتعين على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تقدم المعلومات اللازمة، لا سيما فيما يتعلق باستخدام ميزانيتها المعتمدة لعام 2008 والبالغة أكثر من 6,000,000 دولار

19- وفي الختام، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية بخصوص جميع طلبات التغييرات الهيكلية:

(1) يتعين دعم هذه الطلبات بمقررات مناسبة صادرة عن كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي وبتوصيات من لجنة الممثلين الدائمين، على أساس الضرورة القصوى؛

(2) يتعين أن تتطابق هذه الطلبات مع المبادئ العامة لفعالية التكاليف والمعايير والنقاط المرجعية الدولية، وفقاً لما ورد في تقرير الدورة العادية الرابعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين (الوثيقة PRC/RPT.(XIV)) كما أجازته مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.350(XI) بشأن التعديلات على هيكل مابوتو، الجزء ج - المجلد الثاني - الوثيقة EX.CL/331(XI) الصادر في أكراف في شهر يونيو 2008.

(3) بالنسبة لجميع الإضافات الجديدة إلى الهيكل، يتعين أن يتم التعيين بطريقة تدريجية ومرحلية بغية تخطيط، ومراقبة وإدارة الآثار المالية بصورة أفضل.

(4) تم التأكيد مجدداً على ضرورة مراعاة حصص كل من الدول الأعضاء بالنسبة لجميع التعيينات.

20- خلال دورتها العادية في 26 يناير 2009، تناولت لجنة الممثلين الدائمين من جديد مسألة هيكل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب طالبة من المفوضية تقديم الإيضاحات اللازمة بخصوص هيكل هذا الجهاز. وتم التذكير في هذا الصدد بأنه قد طلب من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان

21- أكدت بعض الوفود على أن الستة ملايين دولار كانت مخصصة لتعيين العاملين. بينما رأت وفود أخرى أن الأمر يتعلق بالميزانية السنوية العامة التي تشمل فقط اعتمادات مالية مخصصة للتعيينات. وأمام هذا الاختلاف في الآراء، أعطيت الكلمة لمديرة المالية التي أوضحت في مداخلتها أن الستة ملايين دولار كانت تشتمل على مخصصات مالية بقيمة 450,000 دولار أمريكي لتغطية مصروفات إجراءات تعيين العاملين.

أ) استأنفت لجنة الممثلين الدائمين مداولاتها حول الهياكل في 27 يناير 2009 لمناقشة هيكل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وبعد تقديم المعلومات المطلوبة حول تنفيذ اللجنة لاعتمادات ميزانية 2008 وقيمتها ستة ملايين دولار أمريكي، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين المناصب التالية التي أوصت بها اللجنة الفرعية للهياكل:

مكتب الأمين التنفيذي:

م 5	نائب الأمين (1)
خ ع أ 5	سكرتير مزدوج اللغات (1)
خ ع ب 7	سائق (1)

موظفو الترويج:

م 3	موظف قانوني كبير (1)
م 2	موظف قانوني (3)

موظفو الحماية:

م 3	موظف قانوني كبير (1)
-----	----------------------

- موظف قانوني (3) م 2
خبير الاتصالات وقاعدة البيانات (1) م 1

الآلية الخاصة:

- موظف قانوني كبير (1) م 3
موظف قانوني (2) م 2

وحدة الترجمة الفورية/ التحريرية:

- مترجم فوري/ تحريري (3) م 4

الإدارة والموارد البشرية/ موظفو الدعم العام:

- موظف إدارة وموارد بشرية (1) م 3
مساعد إداري (1) خ ع أ 5
مساعد موارد بشرية (1) خ ع أ 5
سكرتير مزدوج اللغة (1) خ ع أ 5
سكرتير (1) خ ع أ 4
موظف استقبال (1) خ ع أ 2
سائق/ ساعي بريد (2) خ ع ب 6
ساع (2) خ ع ب 6

الشؤون المالية والمحاسبية:

- مساعد حسابات (1) خ ع أ 5

المكتبة وخدمات الوثائق (الأرشيف، الفهرسة والتوزيع):

- مساعد خدمات الوثائق (1) خ ع أ 5

العلاقات العامة والإعلام:

موظف علاقات عامة/ إعلام (1)	م 3
مساعد مراسم (1)	خ ع أ 5
موظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات م 2	
الإجمالي:	33 منصبا

ب) لقد تمت التوصية باعتماد الإضافات المذكورة أعلاه في هيكل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب شريطة القيام بعملية التوظيف بشكل تدريجي ومرحلي على مدى فترة خمس (5) سنوات كما هو منصوص عليه سابقا.

ج) اللجنة الفرعية للمساهمات ، الوثيقة EX/453(XIV)c:

22- في العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الفرعية سفير الجماهيرية العظمى، ركز هذا الأخير على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المتعلقة بوضع المساهمات حتى 31 ديسمبر 2008 وتبين من ذلك أنه خلال السنة المالية 2008 ، بلغ قسط الميزانية المطلوب تسديده من جانب الدول الأعضاء على أساس جدول تقدير الأنصبة المعتمد، ما قيمته 106.554.655 دولاراً أمريكياً من ميزانية إجمالية تبلغ 140.037.880 دولاراً أمريكياً بينما يتولّى الشركاء تمويل القسط المتبقي. وبلغت المساهمات التي تم تحصيلها 91.147.829.52 دولاراً أمريكياً موزعة على النحو الآتي:

(1) المساهمات النظامية للسنة المالية 2008 : 79.878001.90

دولاراً أمريكياً؛

(2) مبلغ المتأخرات المسددة بالنسبة للسنوات المالية السابقة:

10.393.185.62 دولاراً أمريكياً ؛

(3) مبلغ المدفوعات المسددة مقدماً 876.642 دولاراً أمريكياً.

23- يظهر من خلال الكشف المتعلق بوضع المتأخرات حتى 31 ديسمبر 2008، أن إثني عشر بلداً تستحق عليها متأخرات لسنة أو أكثر تبلغ ما قيمته 27.091.323.14 دولاراً أمريكياً، بينما لا تستحق على 19 دولة متأخرات ولكنها لم تسدد بعد مساهماتها النظامية لسنة 2008. وبلغت المدفوعات المسددة مقدماً من قبل خمسة بلدان (5) في إطار مساهماتها سنة 2009 ما قيمته 876.642 دولاراً أمريكياً وهذه البلدان هي: أنجولا، بوركينا فاسو، الكونغو، كينيا وتنزانيا. ومن ناحية أخرى، ساهم الشركاء في الميزانية بمبلغ إجمالي قدره 6079168.47 دولاراً أمريكياً.

24- أشاد رئيس اللجنة الفرعية بالدول الأعضاء التي دفعت كليا مساهماتها الخاصة بسنة 2008 مبرزاً جهود الدول التي سددت متأخراتها. وأعرب عن بالغ شكره لكل منها، وألح على ضرورة تشجيع جميع الدول على الوفاء بدفع مساهماتها في موعدها. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره للدول التي دفعت مقدماً مساهماتها لسنة 2009. وتحدث عن الدول التي تراكمت متأخراتها لمدة سنتين أو أكثر ودعا المفوضية إلى الدخول في الحوار معها لتحديد طرق إعادة جدولة ديونها. وأوصي كذلك بإتباع نفس الخطوات مع البلدان الخاضعة لعقوبات والهدف من كل ذلك هو تشجيع كافة الدول على إثبات انتمائها للاتحاد الأفريقي لصالح إفريقيا موحدة.

25- فيما يتعلق بالبلدان التي كانت تخضع سابقاً لعقوبات، خص بالذكر سيراليون التي دفعت قسطاً من متأخراتها يبلغ 300.000 دولار أمريكي والتي رفعت عنها العقوبات. وحيث الجهود المبذولة من جانب هذا البلد وشجعه على مواصلة تسديد متأخراته. وذكر أيضاً الحالة الخاصة ببوروندي الذي استفاد من رفع العقوبة مؤقتاً. وتنتظر اللجنة الفرعية حالياً في طلب مقدم من سيشل ولكن سبق أن طلب من المفوضية إبلاغ هذا البلد بأن اللجنة الفرعية مستعدة للدخول في الحوار معها لبحث المسألة. وفي

26- في الختام، استرعى رئيس اللجنة الفرعية انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى حالة البلدان الخارجة من النزاعات. وقد أشار تقرير في هذا الشأن ، إلى رغبة هذه البلدان في إلغاء متأخرات مساهماتها. لكن هذا التقرير أوصى بدلا من ذلك بتشجيع هذه البلدان على سداد متأخراتها.

27- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وتعرضه على المجلس التنفيذي لدراسته ، إلى جانب التوصيات الآتية :

(1) ينبغي لرئيس المفوضية استكشاف إمكانية فتح باب الحوار مع البلدان الستة الخاضعة لعقوبات وهي : الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إرتريا، ساوتومي وبرانسيب ، سيشل وجزر القمر، وذلك بغية إقناعها ببذل جهود مالية من أجل تسوية وضعها كأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

(2) ينبغي لرئيس المفوضية أن يبحث ترتيبات إعادة الجدولة مع الدول غير الخاضعة للعقوبات ولكنها تدين بمتأخرات لعدة سنوات.

اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج ، الوثيقة (د)

:EX.CL/453(XIV)d

28- في العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الفرعية سفير الكامبيرون، ذكّر بجلسات العمل التي جرت بين اللجنة الفرعية والمفوضية في إطار بحث مشروع جدول الاجتماعات، تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي

29- أشار رئيس اللجنة الفرعية من ناحية أخرى إلى أن كبار المسؤولين في المفوضية قد تبناوا كل هذه التوصيات. ولاحظت اللجنة الفرعية أن عدد الاجتماعات التي قررتها المفوضية لعام 2009 كان كبيرا جدا بمعدل 21 اجتماعا في كل شهر أو اجتماع واحد لكل يوم عمل. وقد حال هذا العدد الكبير دون اعتماد جدول الاجتماعات المقترح. وأوصت اللجنة الفرعية بمراجعة هذا الجدول لتخفيض الاجتماعات الواردة فيه إلى عدد معقول. وفي الختام، استرعى رئيس اللجنة الفرعية انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى مشروع المقرر الذي يستكمل التوصيات المقدمة.

30- بعد ذلك، تناول الكلمة نائب رئيس المفوضية الذي ساند ما قاله رئيس اللجنة الفرعية. وبعد التشاور قرّرت المفوضية تخفيض عدد الاجتماعات والاستجابة لمتطلبات الترشيد والتنسيق. وعلى إثر ذلك، تم تقديم الملاحظات الآتية:

1) إن ترشيد الاجتماعات وبرامج الأنشطة والمشاركة الأوسع للدول لهما آثار إيجابية على أداء المفوضية. ويسهم ذلك من ناحية أخرى في تنفيذ إحدى توصيات تقرير مراجعة الاتحاد. وعلى ضوء هذه التوصية، يتعين في المستقبل تخفيف جدول أعمال كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر.

2) إن الترشيح يعني كذلك ترتيب أولويات الأنشطة وتحديد أهداف الاجتماعات بوضوح من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

3) غير أنه ينبغي عدم الخلط بين الترشيح والحد من عدد الاجتماعات تلقائياً.

4) إن اعتماد ميزانية 2009 قبل تحديد جدول الاجتماعات يطرح مشكلة تتمثل في أن الميزانية من المفروض أن يتم إعدادها على أساس الأنشطة المبرمجة. والمسألة هي معرفة ما إذا كان ينبغي تخفيض الميزانية في حالة تخفيض جدول الأنشطة.

5) كيف يمكن الحفاظ على استقلالية اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج في سياق يكون فيه بحث الميزانية قد سبق بحث تقريرها؟

6) هل يعني إرجاء اعتماد جدول الاجتماعات إلى وقت لاحق، أن الاجتماعات لا يمكن عقدها بعد القمة؟

31- أكد نائب الرئيس صحة وصواب الملاحظات المقدمة بحيث أن تخفيض عدد الاجتماعات يؤدي لا محالة إلى تخفيض اعتمادات الميزانية غير أنه لاحظ الطابع النظامي لبعض الاجتماعات. أما بالنسبة للاجتماعات المبرمجة لشهر فبراير 2009، فلا بد من عقدها نظراً لما تم اتخاذه من تركيبات مادية ولوجستية لتنظيمها. ويمكن أن تعود المفوضية إلى اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج من أجل اعتمادها فيما بعد. وأوصى أيضاً بعقد اجتماع بين المفوضية واللجنة الفرعية بمجرد انتهاء القمة بمراجعة جدول الاجتماعات وإجراء التعديلات الضرورية عليه.

32- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية وكذلك الملاحظات المقدمة، وأوصت بعرض ما يلي على المجلس التنفيذي للبحث:

التوصيات:

- أ) تخفيض عدد الاجتماعات بشكل كبير بغية:
- 1) تسهيل المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في تنفيذ البرامج والمشاريع.
 - 2) تخفيض الاجتماعات إلى العدد المنصوص عليه وهو عشرة اجتماعات شهريا بالنسبة لجميع إدارات المفوضية بما في ذلك الاجتماعات الوزارية.
 - 3) تمكين مديرية خدمات المؤتمرات من توفير خدمة فعالة ومتسمة بالكفاءة لضمان تنظيم الاجتماعات على نحو سلس.
- ب) أكدت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي أن تقوم المفوضية في المستقبل بتقييم تنفيذ جدول الاجتماعات قبل تقديم مقترحات جديدة.
- ج) ترشيد تنظيم الاجتماعات من خلال تجميع تلك التي تتناول نفس المواضيع إلى جانب تلك التي تُشارك فيها الأقاليم الفرعية المجاورة ونفس الوزارات القطاعية.
- د) ضرورة قيام جميع الإدارات بإدراج أنشطتها في جدول الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار أن الأنشطة التي لم تُدرج في الجدول سوف لن يتم تنظيمها.
- هـ) حث جميع الإدارات بمواءمة اجتماعاتها مع اعتمادات الميزانية المعتمدة وعدم السماح لذلك بأن يؤثر سلباً على الخدمة السلسة والفعالة لهذه الاجتماعات.
- و) تنظيم أنشطة محدودة جداً خلال الأشهر التي تسبق اجتماعات القمة (ديسمبر/ يناير ويونيو/ يوليو).

(ز) لتمكين المفوضية من لعب دور التنسيق والتخطيط المنوط بها، بين جملة أمور أخرى، يجب أن يتواجد رؤساء مختلف الإدارات/الأقسام/الوحدات، بقدر الإمكان، في مقر المفوضية بأديس أبابا خلال الفترة المشار إليها أعلاه. ومن شأن ذلك الحد من عدد الاجتماعات التي تعقد خارج المقر خلال هذه الفترة وفقاً لتعليمات المفوضية.

**(2) بحث مشروع الخطة الإستراتيجية للفترة 2009-2012 ، الوثيقة
:EX.CL/454 (XIV)**

33- في معرض تقديم مشروع الخطة الإستراتيجية للفترة 2009 - 2012، استعرض ممثل اللجنة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة 2004 - 2007 من حيث خطوطها الإرشادية ومكاسبها ومعوقاتهما، وأوجه ضعفها والتوصيات المعروضة التي تم على أساسها وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2009 - 2012. وذكر أن العمل الذي أنجزته المفوضية السابقة تم أخذه في الاعتبار عند وضع الأسس للكثير من الاستراتيجيات التي أدمجت في الخطة الإستراتيجية الجديدة للفترة 2009 - 2012، بما في ذلك رؤية الاتحاد الأفريقي. التي أدخلت عليها تعديلات طفيفة لكي تعكس تطلع أفريقيا نحو الولايات المتحدة الأفريقية. وألقى الضوء أيضاً على رسالة وقيم مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتوقعات أصحاب المصلحة والبيئتين الداخلية والخارجية والميزة النسبية للمفوضية.

34- وتحدث بإسهاب عن الدعائم الأربع لمشروع الخطة الإستراتيجية، وتحديداً السلم والأمن، التكامل والتنمية والتعاون، القيم المشتركة، بناء المؤسسات والقدرات، فضلاً عن، إستراتيجية تنفيذها، ونظم الرصد والتقييم والميزانية المقدرة لمشروع الخطة الإستراتيجية.

35- في المناقشة التي تلت، قامت وفود كثيرة بمدخلات أعربت فيها عن أسفها لعدم حضور الموظفين الرئيسيين للمفوضية في الاجتماع، حيث كانت

(أ) على الرغم من إن الوثيقة طموحة إلا أنها تفتقر إلى أهداف محددة قابلة للتحقيق وأطر زمنية؛

(ب) تفتقر إلى تقييم مفصل للخطة الإستراتيجية السابقة وخاصة جوانب قوتها وضعفها بغية تجنب تلك الثغرات في الخطة الإستراتيجية الجديدة؛ وهي لا ترتبط بالخطة الإستراتيجية السابقة وتفتقر إلى التصور التاريخي؛

(ج) غلب عليها الطابع الوصفي ومثلت وثيقة إيطارية. وتمثل إعلاناً للنوايا، ومجموعة من المشاريع/الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها المفوضية في غضون فترة زمنية بدلاً من خطة إستراتيجية؛

(د) كشفت الوثيقة عن انعدام التنسيق والترابط داخل المفوضية عند إعداد الوثيقة، وعدم كفاية المشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة فضلاً عن النقص البين في ملكية أفريقيا للوثيقة؛

(هـ) كانت الرؤية مليئة بقدر كبير من الحشو؛

(و) لم تؤكد الوثيقة بالقدر الكافي على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة حيوية في وسائل الإعلام والاتصالات؛

(ز) لم تسلط الوثيقة الضوء على دور الشباب وإدماج مسائل الجنسين في أنشطة المفوضية، الحد من الفقر، البطالة والحاجة إلى اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة وهي كلها مهمة بالنسبة لتنمية في أفريقيا؛

(ح) تفتقر إلى احتساب مصروف الميزانية المقدرة من أجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية التي لم تأخذ بعين الاعتبار ضعف القدرة الاستيعابية للخطة الإستراتيجية السابقة للمفوضية.

36- رداً على القضايا المثارة، أبرزت المفوضية أن مشروع الخطة الإستراتيجية طموح لأنه مستقبلي بطبيعته وأنه ملك لأفريقيا نظراً للمشاورات الواسعة التي أجريت عند إعداد الوثيقة سواء داخل المفوضية أو على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. وأضافت أن مشروع الخطة الإستراتيجية يعد وثيقة إرشادية وأنه قد تم إعداد آلية تنفيذ وكذلك نظم رصد وتقييم كملحق يمكن أن ترسلها المفوضية إلى الدول الأعضاء.

37- بعد ذلك، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتوصيات التالية:
أ) يمكن اعتبار الوثيقة كعمل مرحلي وكبداية جيدة لإعداد خطة إستراتيجية؛

ب) ومن ثم، لن تعرض على المجلس التنفيذي والمؤتمر الآن؛

ج) لذلك، أسندت لجنة الممثلين الدائمين إلى المفوضية مهمة مراجعة الوثيقة لتعكس الانشغالات التي أعرب عنها الكثير من الوفود وبإعادة عرضها من أجل بحثها خلال قمة يوليو 2009؛

3 (**بحث مشروع ميزانية 2009 ، الوثيقة EX.CL/455(XIV):**

38- قدم سعادة سفير بوتسوانا، رئيس اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، تقرير اللجنة الفرعية عن ميزانية 2009. وأشار إلى أن عملية بحث الميزانية كانت طويلة جداً وتشاركية وشاملة وتمت بالتعاون الوثيق مع المفوضية. وذكر بأن المشاكل التي تمت

39- وأعلن بعد ذلك أن ميزانية 2009 تقدر بما قيمته 164.256.817 دولارا أمريكيا تم تخصيص 95.575.771 دولارا أمريكيا منها للميزانية التشغيلية و68.681.046 دولارا أمريكيا للميزانية البرنامجية. وأشار إلى أن الميزانية ستمولها الدول الأعضاء بمبلغ 93.804.243 دولارا أمريكيا: فائض بمبلغ 13.040.000 (ويمثل 40% من الفائض للفترة 2004-2007). والشركاء في التنمية بمبلغ 57.412.575 دولارا أمريكيا وقال إن تخفيض المساهمات المقدرة من 2008 إلى 2009 قد بلغ نسبة 11,97% مشيرا إلى أن الميزانية قد تضمنت عناصر جديدة مثل بدلات غير المقيمين لمساعدة العاملين الدوليين من فئة الخدمات العامة ودفع أجور المراجعين الخارجيين. وأخيرا، استرعى انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى توصيات اللجنة الفرعية الواردة في التقرير.

40- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت بضرورة قيام المفوضية بإعداد تقارير فصلية عن تنفيذ الميزانية. ثم أوصت ببحث التقرير من قبل المجلس التنفيذي.

(4) بحث تقرير المفوضية عن المسائل الإدارية المحالة إليها من قبل الدورة
الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي حول مراجعة الاتحاد
الأفريقي، الوثيقة (EX.CL/456(XIV)):

41- عند تقديم التقرير، أشار ممثل المفوضية إلى المقرر
EX.CL/DEC.420(XIII) الذي طلب من المفوضية:

(1) تنفيذ توصيات المراجعة التي تعتبر إدارية بحتة، ومرتبطة بالعمليات
الداخلية ولا تتضمن الآثار المالية؛

(2) إعداد طرق تنفيذ التوصيات التي تعتبر هيكلية وتترتب عليها آثار
مالية طويلة الأجل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين؛

(3) تقديم تقرير عن البندين إلى الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس
التنفيذي في يناير 2009.

42- في سياق تنفيذ هذا التفويض، بدأت المفوضية تنفيذ جميع التوصيات ذات
الطابع الإداري البحت، والمرتبطة بعملياتها الداخلية ولا يترتب عليها أي
آثار مالية. وقد تم إبراز وضع الإجراءات التي اتخذت أمام كل توصية من
هذه التوصيات. وبالمثل، فإنه بالنسبة للتوصيات التي لها آثار هيكلية ومالية
وطويلة الأجل، فقد تم وضع علامة واضحة أمامها في مصفوفة التقرير.
وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المفوضية التوصيات التي وافق عليها المجلس
التنفيذي، وقدمت توصيات محددة بشأن إجراءات المتابعة اللازمة في حالة
تعذر تنفيذها بسبب الآثار الهيكلية والمالية، وذلك لبحثها من جانب لجنة
الممثلين الدائمين. وعلاوة على ذلك، طلبت المفوضية تقديم معلومات
استرجاعية مناسبة حول الإجراء الذي اتخذ أو المزمع اتخاذه فيما يتعلق
ببعض هذه التوصيات.

43- في المناقشات التي تلت، أشادت لجنة الممثلين الدائمين بالمفوضية لنوعية
العمل الذي أنجزته وللمصفوفة المفيدة التي أعدتها حول وضع تنفيذ مختلف

44- أدلت وفود بتعقيبات وملاحظات حول المسائل المحددة والتوصيات على النحو التالي:

● فيما يتعلق بعرض الوثيقة، رأت بعض الوفود أنه كان يمكن استكمال المصفوفة بمعلومات إضافية حول بعض المسائل المحددة. وطمان نائب الرئيس لجنة الممثلين الدائمين أن المفوضية قد بحثت التقرير على نحو مستفيض، وأن عملية تنفيذ معظم توصيات المراجعة تعد عملية مستمرة وسيرافقها استعراض سنوي. ذكر أن المصفوفة سوف تجعل عملية التقييم هذه أكثر سهولة بالنسبة للمفوضية ولجنة الممثلين الدائمين والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي.

● فيما يتعلق بالتوصية (2) ذات الصلة بموضوع كل قمة، اقترح ضرورة التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين عند اختيار موضوع كل قمة؛

● وفيما يتعلق بالتوصية 57 المتصلة بقضية الحصص، أوصت بعض الوفود بضرورة القيام قبل شغل وظيفة مندرجة ضمن حصة دولة عضو لم تقم بشغلها، بإجراء مشاورات مسبقة مع تلك الدولة العضو. واقترحت الوفود أيضاً أنه إذا واجهت المفوضية صعوبات في تعيين أفراد من مثل هذه الدول، يمكن الرجوع إليها لتقديم مرشحين مؤهلين آخرين؛

● وفيما يتعلق بالتوصية 58 بشأن برنامج المهنيين الشبان، فقد تمت التوصية بوضع حد أقصى من العمر لمثل هذه الفئة؛

● وبالنسبة للتوصية 82 بشأن الخطط الإستراتيجية، أعربت الوفود عن رغبتها في التأكيد لها بأن مشروع الخطة الإستراتيجية الحالي 2009 - 2012 قد أخذ بعين الاعتبار نتائج المراجعة؛

● وفيما يتعلق بالتوصية 92، فقد تم نصح الدول الأعضاء بالاستخدام الكامل للتسهيلات التي يوفرها البرنامج التطلعي للمفوضية. وطلبت المفوضية من جانبها ضرورة الاستخدام الكامل لتسهيلات الفيسات ليس فقط لتحسين عملياتها الداخلية بل أيضاً لدعم الدول الأعضاء وسفاراتها للوصول إلى المعلومات المتاحة في الوقت المناسب؛

● وبالنسبة للتوصية 152 بشأن جواز سفر الاتحاد الأفريقي، فقد طلبت إيضاحات بشأن إصدار جواز السفر الجديد. وأشار إلى أن إعداد هذه الوثيقة قد بدأ وأن إصدارها سيتم في الوقت المناسب للعاملين المؤهلين في الاتحاد الأفريقي؛

● وبالنسبة للتوصية 155 المتعلقة بإعداد ميزانية برنامجية لمدة عامين، اقترحت بعض الوفود أنه قبل القيام بذلك، يجب إجراء دراسة لجميع الآثار المالية على الدول الأعضاء؛ وبالتالي، اقترحت الوفود ضرورة بدء تنفيذ هذه التوصية اعتباراً من 2012-2013 بدلاً من 2010-2011.

45- في نهاية المناقشة، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً مع التقدير بالتقرير وطلبت من المفوضية المضي بصورة نشطة في تنفيذ جميع التوصيات المقبولة وتقديم تقارير مرحلية بانتظام عن التقدم المحرز.

البند 3: تقرير عن التنفيذ:**بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن كل من****المجلس التنفيذي والمؤتمر، الوثيقة. EX.CL/457(XIV):**

46- عند تقديم التقرير، أشار ممثل المفوضية إلى أن هذا التقرير هو ملخص لوضع تنفيذ مختلف المقررات والإعلانات والإجراءات الأخرى المعتمدة من قبل أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي خلال الفترة قيد البحث، أي من يوليو 2008 إلى يناير 2009. وتغطي الأنشطة التي تم القيام بها خلال هذه الفترة في إطار تنفيذ مختلف المقررات في هذا الصدد، المسائل القانونية والإدارية والمالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وكذلك مسائل السلم والأمن.

47- وأطلع لجنة الممثلين الدائمين أيضا على ضعف مستوى تنفيذ المقررات خلال الفترة قيد البحث بسبب الصعوبات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية، وكذلك الصعوبات الفنية و/أو بسبب ضيق الوقت.

48- في الختام، أبرز ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ضرورة اتخاذ المقررات في المستقبل استنادا فقط إلى تقييم شامل لأثارها المالية والموارد البشرية ومتطلبات القدرات المؤسسية على مستوى المفوضية وأجهزة صنع السياسات والدول الأعضاء المعنية بعملية التنفيذ.

49- أثار أعضاء الوفود الذين تناولوا الكلمة، من بين أمور أخرى، المسائل الآتية:

أ) إن بعض المقررات الهامة الصادرة عن أجهزة صنع القرار لم ترد في التقرير، لاسيما المقرر بشأن إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد الأفريقي على مستوى الأقاليم الجغرافية الخمسة لأفريقيا.

- (ب) ضرورة الحد من عدد المقررات الصادرة عن كل قمة وكذلك البنود المدرجة في جدول أعمال دورات لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر؛
- (ج) إن الحد من ترشيح البنود المدرجة في جدول أعمال دورات أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي تقتضي أيضا ترشيح عدد الاجتماعات التي تعقدها المفوضية والأجهزة الأخرى؛
- (د) إن فترة تنفيذ المقررات قصيرة جدا خاصة وأنه يتم عقد قمتين عاديتين في السنة؛
- (هـ) ضرورة إجراء تقييم جميع المقررات بغية تعديل أو إلغاء تلك التي لم تعد لها أهمية. يمكن بهذه المناسبة تحليل أسباب عدم تنفيذ المقررات المعنية.
- (و) لا تكون المشاريع والمقررات التي تقدمها أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء للاعتماد مرفقة بتقييم لآثارها المالية والقدرة المؤسسية لتنفيذها.
- (ز) إن التقارير المقدمة إلى لجنة الممثلين الدائمين هي أيضا غير مرفقة بمشاريع مقررات مع الآثار المالية.
- (ح) ضرورة تعزيز متابعة تنفيذ مختلف المقررات من خلال تحقيق التفاعل بين المفوضية والدول الأعضاء.
- (ط) وضع تنفيذ المقرر بشأن مؤتمر المفكرين المنعقد في داكار في 2006 الذي يطلب توضيحات حول إدارة الأموال المخصصة والمخالفات المزعومة .

50- عند رده على الأسئلة المطروحة، قدم ممثل المفوضية الردود التالية:

- (أ) تناول التقرير المطروح للبحث من قبل لجنة الممثلين الدائمين أساسا وضع تنفيذ المقررات الصادرة عن قمة يوليو 2008. غير أن بعض المقررات المعتمدة قبل يوليو 2008 تضمنها التقرير

- (ب) عدم رد الدول الأعضاء يمكن اعتباره كأحد أسباب عدم تنفيذ بعض المقررات التي هي من صلاحياتها.
- (ج) الاقتراحات التي تم تقديمها قبل سنتين بخصوص فتح مكاتب إقليمية لم يتم من قبل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي في وقتها.
- (د) من الضروري تخفيض عدد المقررات الصادرة عن كل قمة وكذلك عدد البنود المدرجة في جدول أعمال مختلف الأجهزة خلال مؤتمرات القمة بالنظر للوقت المخصص، وذلك حرصا على فعالية تنفيذ هذه المقررات.
- (هـ) إن إضفاء الصبغة المؤسسية على متابعة تنفيذ مختلف المقررات المعتمدة تضمنته التوصية رقم ستة من تقرير مراجعة الاتحاد الأفريقي لسنة 2008.

- 51- وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ المقرر بشأن مؤتمر المفكرين لداكار، ذكرت المفوضية بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها في الداخل وبخصوص بعض الدول الأعضاء، لاسيما السنغال وجنوب أفريقيا. كما وعدت لجنة الممثلين الدائمين بتقديم تقرير كتابي عن هذه المسألة بهدف تسويتها نهائيا طبقا لمقرر المجلس التنفيذي ليناير 2008.
- 52- عقب هذا العرض، أبلغ ممثل السنغال لجنة الممثلين الدائمين بالإجراءات التي اتخذتها حكومة بلده من أجل تحويل الأموال المترتبة على التزاماته كبلد مضيف لمؤتمر داكار.
- 53- أعرب ممثل جنوب أفريقيا عن استغرابه من أن يرد اسم حكومته مرة أخرى في هذه القضية التي تتعلق بعقد خاص تم إبرامه بين الاتحاد

54- استمع الاجتماع أيضا إلى عرض قدمه ممثل جزر القمر حول وضع تنفيذ قرار مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1976 المتعلق بضم جزيرة مايوت القمرية. وأعرب عن أمله في أن تعتمد القمة القادمة إعلانا لإدانة مشروع تنظيم استفتاء حول الوضع القانوني لجزيرة مايوت من قبل فرنسا في مارس 2009.

55- عقب النقاش، قدمت لجنة الممثلين الدائمين إلى المجلس التنفيذي التوصيات الآتية:

- أ) الإحاطة علما بالتقرير؛
- ب) التعبير عن مشاعر القلق تجاه ضعف مستوى تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي؛
- ج) تحديد الأولويات في إعداد مشاريع المقررات بترشيح عدد المقررات والبنود في جدول أعمال اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر؛
- د) القيام بمراجعة أو إلغاء المقررات التي لم تعد لها أهمية؛
- هـ) تقديم مشاريع مقررات في المستقبل تكون مرفقة بتقييم للآثار المالية ومصادر التمويل والقدرة المؤسسية للتنفيذ؛
- و) إنشاء آلية تقييم نصف مرحلي لمختلف المقررات في الفترة الفاصلة بين قمتين.

البند 4 من جدول الأعمال: المسائل القانونية المؤسسية:بحث تقرير المفوضية عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحادالأفريقي - الوثيقة (XIV)EX.CL/458:

56- أوضح ممثل المفوضية عند تقديمه التقرير أن هذا الأخير تم تحديثه حتى 22 يناير 2009. وأكد أنه يستهدف توجيه عناية الدول الأعضاء، خلال دورتي كل من المجلس التنفيذي والقمة، إلى الوضع الراهن لمعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتوعيتها من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتوقيع هذه المعاهدات والتصديق عليها. وأكد أيضا أن التقرير يشير إلى عدد التوقيعات والتصديقات على شتى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن تلك التي دخلت حيز التنفيذ. وقد تم حتى الآن اعتماد 35 معاهدة، منها 21 دخلت حيز التنفيذ.

57- وأطلع ممثل المفوضية الاجتماع على أنه خلال الفترة التي يشملها التقرير تم تسجيل 62 توقيعاً على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية وإيداع 42 وثيقة. ولاحظ أنه، منذ أسبوع التوقيع على المعاهدات الذي نظم في ديسمبر 2008، تم التوقيع على ثمان وعشرين (28) معاهدة من معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وإيداع تسع (9) وثائق تصديق. ولأجل تأكيد هذا الوضع أعطى قائمة بعدد البلدان التي وقعت أو صدقت على جميع المعاهدات تقريبا، مع الإشادة بها. وتشمل البلدان التي سجلت أعلى عدد من التوقيعات كلا من: بنين (32) بوركينا فاسو (32)، تشاد (32)، السنغال (32)، غانا (31) مالي (30) النيجر (30)، نيجيريا (29)، كوت ديفوار (29)، جيبوتي (29)، غينيا (29). وفيما يتعلق بالتصديقات فإن البلدان التي سجلت أعلى عدد منها تشمل: مالي (29)، النيجر (28)، الجماهيرية العظمى (26)، إثيوبيا (25)، الجابون (24)، رواندا (24)، موزمبيق (23)، جزر القمر (23)، السنغال (23) ومصر (20).

58- وبعدها استرعى الانتباه إلى المعاهدات المحددة التالية:

- (1) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تم اعتمادها في 1991 والتي لم تصدق عليها ثلاث (3) دول أعضاء،
- (2) الاتفاقية الأفريقية المنقحة حول حفظ البيئة والموارد الطبيعية المعتمدة في يوليو 2003 والتي صدقت عليها ثمان (8) دول أعضاء فقط،
- (3) الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد المعتمد في يناير 2007 والذي صدقت عليه دولتان فقط،
- (4) بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان الذي اعتمد في 2008 ولم تصدق عليه أية دولة عضو،
- (5) الميثاق الأفريقي للنقل البحري المعتمد في 2006 والذي صدق عليه اثنتا عشرة دولة (12) عضوا فقط.

59- وقبل اختتام عرضه، وجه ممثل المفوضية عناية الحاضرين إلى القيود والتحديات التي حددها كل من المفوضية واجتماع وزراء العدل /أو المدعين العامين كعوائق لعملية توقيع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي والتصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ. وتتمثل هذه التحديات، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

- (1) الإسراع بإجراء عملية المفاوضات قبل اعتماد أجهزة وضع السياسات لمشاريع المعاهدات، الأمر الذي لا يسمح بمراعاة كافة الأمور التي قد تكون محل قلق الدول الأعضاء،
- (2) الافتقار إلى آلية لرصد عملية تنفيذ مختلف الوثائق من قبل الدول الأعضاء،
- (3) كثيرا ما لا يتم إضفاء الطابع المحلي على المعاهدات المعتمدة ضمن القوانين الوطنية، كما هو مطلوب بموجب بعض النظم القانونية،

60- في المناقشات التي تلت ذلك، تم التركيز على القضايا التالية:

- 1) يتعين إضفاء الطابع المؤسسي على أسبوع توقيع المعاهدات،
- 2) حالة تنفيذ مقرر المجلس رقم (LXXI) CM/DEC.511 بشأن مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقي/الاتحاد الأفريقي بغية تقييم استمرار صلاحيتها،
- 3) إدراج التوصيات الواردة في تقرير اجتماع وزراء العدل و/أو المدعين العامين حول مواعمة إجراءات التصديق الخاصة بمعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، في هذا التقرير،
- 4) مسألة سيادة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي مقارنة بالقوانين المحلية،
- 5) ثمة حاجة إلى وضع آلية لرصد عملية إضفاء الطابع المحلي على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتنفيذها في الدول الأعضاء،
- 6) متى سيتم الانتهاء من عملية تعيين خبير قانوني جيد العربية ؟
- 7) يتعين عرض كافة مشاريع معاهدات الاتحاد الأفريقي على اجتماع للخبراء القانونيين ووزراء العدل و/أو المدعين العامين قبل اعتمادها من قبل أجهزة وضع السياسات،
- 8) تبين أن هناك ازدواجية بين معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وغيرها من المعاهدات على المستوى الدولي،
- 9) ما هي العوامل التي حالت دون الإسراع بالتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ودخولها حيز التنفيذ؟

61- واستجابة للاستيضاحات أبدى ممثل المفوضية الملاحظات التالية:

(1) انتهى الخبراء القانونيون من مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في 2004 واعتمدت اللجنة التنفيذية التوصيات في 2004. وما تبقى كان التنفيذ وبعض جوانبها،

(2) تمت إعادة النظر في بعض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ضمن إطار تنفيذ مقرر اللجنة التنفيذية بشأن مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بينما تظل العملية جارية للمعاهدات الأخرى. فعلى سبيل المثال ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية يحل محل الميثاق الثقافي لأفريقيا، والاتفاقية الأفريقية المنقحة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تحل أيضا محل اتفاقية 1968. وتجرى أيضا عملية تحديث اتفاقية الصحة النباتية لأفريقيا تحت رعاية مكتب الاتحاد الأفريقي في ياوندي.

(3) من المقرر عقد اجتماع للخبراء القانونيين هذا العام لدراسة طرق تنفيذ التوصية المتعلقة بإلغاء المعاهدات التي لم تعد ذات صلة،

(4) فيما يتعلق بتعيين أحد القانونيين المتحدثين بالعربية فقد تم تحقيق ذلك بالفعل وكل ما تبقى هو أن يتقدم الموظف إلى العمل،

(5) على الرغم من عدم وجود وثيقة قانونية تجعل قوانين الاتحاد الأفريقي فوق القانون المحلي، فإن المادة 23 للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تصف بوضوح العقوبات على الدول الأعضاء التي لا تنفذ سياسات ومقررات الاتحاد. غير أنه لا يزال يتعين تحديد العملية الخاصة بفرض العقوبات،

(6) إن معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ليست هي مجرد ازدواجية مع المعاهدات الدولية الأخرى حيث إن تلك المعاهدات قد تم إقرارها لمعالجة اهتمامات محددة للقارة،

7) طبقا للتوصيات الصادرة عن اجتماع وزراء العدل و/أو المدعين العامين، فإن بعض العوامل التي تسببت في إبطاء التصديق تشمل : الافتقار إلى الإرادة السياسية، والروتين الحكومي الإداري، والافتقار إلى التنسيق البيروقراطي اللازم، علاوة على مسائل المقدرة الفنية مثل الصعوبات في وضع تشريعات التنفيذ والافتقار إلى العاملين المدربين لمعالجة مسائل المصادقة.

62- وعلى ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

1- الأخذ علما بالتقرير،

2- الإشادة برئيس المفوضية والمفوضية ككل للمبادرات والجهود الرامية إلى تشجيع الدول الأعضاء على أن تصبح دولا أطرافا في معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

3- إضفاء الصبغة المؤسسية على أسبوع توقيع معاهدة الاتحاد الأفريقي في ديسمبر من كل عام،

4- مناشدة الدول الأعضاء منح الأولوية للتوقيع والمصادقة على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي/الانضمام إليها والتعجيل بها، علاوة على دمجها في القانون الوطني،

5- التأكيد من جديد على مناشدتها لأعضاء البرلمان الأفريقي للمساعدة عن طريق تأييد وتوعية الدول الأعضاء للإسراع بعملية المصادقة/الانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

2- بحث تقرير المفوضية عن مراجعة البروتوكول المؤسس للبرلمان**الأفريقي، الوثيقة (XIV)EX.CL/469:**

63- خلال عرضه للتقرير، أشار ممثل المفوضية إلى المادة 25 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي، الذي أعتمد في سرت، الجماهيرية العظمى، عام 2001، حيث تدعو هذه المادة إلى مراجعة البروتوكول بعد خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ. وأفاد بأن البروتوكول قد دخل حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2003 وأن مراجعته ستتضمن المسائل الثلاث الواردة في المادة 25 على النحو التالي:

(1) نفاذ وفعالية البروتوكول؛

(2) نظام التمثيل؛

(3) الرؤية التي يستند إليها البروتوكول،

64- وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أيضا ممثل المفوضية أن عملية مراجعة البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي يتعين أن تقودها الدول الأعضاء وممثليها المعينين حسب الأصول، وفقاً للبروتوكول ولاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

65- وأحاط أيضاً لجنة الممثلين الدائمين علماً بأنه، حسب الوثائق نفسها، فإن الإطار المؤسسي الحالي المنصوص عليه في البروتوكول المذكور يبقى كما هو إلى أن تتفق الدول الأعضاء على بروتوكول معدل يدخل حيز التنفيذ. ولكن هذا لا يعني أن هيئة المكتب الحالية تفرض على البرلمان الأفريقي وأنه يجب أن تبقى في الخدمة. والواقع هو أن قواعد إجراءات البرلمان لا تنص على ولاية (قابلة للتجديد) لأعضاء هيئة المكتب، على

66- وفي ختام عرضه، دعا ممثل المفوضية لجنة الممثلين الدائمين إلى التركيز على التوصية الرئيسية، وهي أن يرخص للمفوضية بالبدء في عملية المراجعة بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين وأن يتم في هذا الصدد تكليف المفوضية بإعداد صلاحيات الدراسة التي سيتم الانتهاء منها بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين.

67- وذكر ممثل المفوضية بالمقررات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة وضع السياسات والتي طلبت من البرلمان الأفريقي مراجعة قواعد إجراءاته للامتثال لأحكام الوثائق القانونية الأخرى للاتحاد الأفريقي. وعليه، يتعين على البرلمان الأفريقي أن يعجل بتعديل قواعد إجراءاته للاتساق مع الوثائق التشريعية الأخرى للاتحاد الأفريقي.

68- وفي المناقشات التي تلت ذلك قدمت الملاحظات التالية:

(1) أوجه التعارض بين قواعد إجراءات البرلمان والبروتوكول المؤسس له والوثائق القانونية الأخرى المعتمدة من قبل الأجهزة الأخرى لصنع السياسات للاتحاد الأفريقي.

(2) الحاجة إلى قيام البرلمان الأفريقي بمراجعة قواعد إجراءاته بالتشاور مع المفوضية بغية مواءمتها مع أحكام البروتوكول والوثائق القانونية الأخرى للاتحاد الأفريقي.

(3) الحاجة إلى إيجاد جدول زمني واضح ومحدد لعملية مراجعة البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي؛

(4) يتعين أن تقوم المفوضية بإجراء عملية المراجعة دون الاستعانة بالخبراء الاستشاريين. ولكن بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين والدول الأعضاء والبرلمان الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى؛

- (5) من الضروري استصدار مقرر للمؤتمر لبدء عملية المراجعة حيث أن البروتوكول ينص على ذلك؛
- (6) الحاجة إلى أن تتسم عملية المراجعة بالشمولية والشفافية؛
- (7) يتعين التعجيل بعملية المراجعة؛
- (8) قبل عملية المراجعة، يتعين على البرلمان الأفريقي تقديم كافة تقاريره المالية منذ إنشائه؛
- (9) يعتبر البرلمان الأفريقي مؤسسة بالغة الأهمية في العملية الديمقراطية للقارة ويتعين معالجة أي مسائل معلقة لم يتناولها البرلمان الأفريقي بشكل سليم ضمن عملية المراجعة.
- (10) بحث إمكانية عقد خلوة غير رسمية بين لجنة الممثلين الدائمين والبرلمان الأفريقي والمفوضية.

69- عقب المناقشات المذكورة، قام ممثل البرلمان الأفريقي بإبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بالتدابير المتخذة لبدء عملية مراجعة البروتوكول. كما أكد على عدم وجود أحكام في قواعد إجراءات البرلمان الأفريقي تتعارض مع أحكام البروتوكول. وفي النهاية، ذكر بأحكام المادة 24 (4) من البروتوكول التي تطلب من رئيس المفوضية أن يطلب رأي البرلمان الأفريقي حول كافة الاقتراحات المتعلقة بتعديل و/أو مراجعة البروتوكول.

70- وعند تناول المسائل والأسئلة المطروحة، قدم ممثل المفوضية الملاحظات التالية:

- (1) يمكن لمكتب المستشار القانوني أن يقوم بصياغة الوثيقة القانونية المعدلة للبروتوكول، ولكن المطلوب هو دراسة شاملة تتضمن مشاورات مع أصحاب المصلحة تتناول مسائل مثل معرفة ما إذا

(2) يمكن تقديم الدراسة إلى أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي في يوليو 2009 لتسهيل الحصول على توجيهات هذه الأجهزة وبعد ذلك يمكن إعداد مشروع الوثيقة القانونية وتفتيحها عن طريق اجتماعات كبار المسؤولين والخبراء القانونيين ووزراء العدل و/أو المدعين العامين. والإطار الزمني الواقعي لاستكمال هذه العملية هو يوليو 2010.

(3) لم يعدل البرلمان الأفريقي قواعد إجراءاته لتتطابق مع الوثائق القانونية للاتحاد الأفريقي.

(4) يتعين على البرلمان الأفريقي كفالة انتخاب أعضاء هيئة المكتب بصورة دورية في غضون فترة يتم تحديدها مقدماً، استناداً إلى الوثائق الخاصة بأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

(5) تتناول المادة 24 من البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي تعديلات البروتوكول بناء على طلب أي دولة طرف بينما تنص المادة 25 من نفس البروتوكول على عملية المراجعة.

71- عقب المناقشات أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) السماح للمفوضية بالبدء في عملية مراجعة البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي؛

(2) دعوة المفوضية إلى صياغة واستكمال قواعد الإجراءات للمراجعة بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين والبرلمان الأفريقي؛

(3) دعوة المفوضية أيضاً إلى إجراء دراسة شاملة حول مراجعة البروتوكول وتقديم التوصيات الملائمة بشأنها إلى أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي، من خلال لجنة الممثلين الدائمين لبحثها

4) دعوة البرلمان الأفريقي كذلك إلى تعديل قواعد إجراءاته لتتطابق مع الوثائق التشريعية للاتحاد الأفريقي.

5) مطالبة البرلمان الأفريقي بالقيام على جناح السرعة بتحديد مدة ولاية هيئة مكتبه على غرار أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى وإجراء الانتخابات على الفور لتجديد ولاية هيئة المكتب الحالية أو انتخاب هيئة مكتبة جديدة.

3- بحث تقرير المفوضية عن اللجان الفنية المتخصصة، الوثيقة

EX.CL/496(XIV):

72- بحثت لجنة الممثلين الدائمين هذا البند في 27 نوفمبر 2008، برئاسة السفير على عويدان، الممثل الدائم للجماهيرية العظمى والنائب الأول لرئيس لجنة الممثلين الدائمين.

73- عند تقديم التقرير ذكر المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن اللجان الفنية المتخصصة تأسست بموجب المادة 25 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا). ومع تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي فقد أضيفت هذه اللجان الفنية المتخصصة إلى القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، بموجب المواد من 14 إلى 16.

74- وأعطى لمحة عامة عن المؤتمرات الوزارية والقيود والتحديات التي تحول دون تفعيل اللجان الفنية المتخصصة. وأوضح أن شكل ومجال هذه اللجان لا يغطيان رؤية الاتحاد الأفريقي بصورة كافية وأنها تتطوي على أوجه نقص من قبيل التداخل المتكرر للمهام والروابط غير المناسبة وتشابك بعض القطاعات بينما لم يتم الاعتناء بقطاعات أخرى.

75- بناء على ما سبق، أبرز المستشار القانوني أن التقرير يقترح إعادة صياغة شكل اللجان الفنية المتخصصة وفقاً للمادة 14 من القانون التأسيسي بحيث يرتفع عددها من 7 إلى 20 لجنة. وتستند هذه المقترحات إلى المقررات ذات الصلة التي اتخذتها أجهزة صنع السياسة التي تعترف بضرورة إنشاء لجان فنية متخصصة لقطاعات محددة بغية تركيز العناية على تحديات إنمائية محددة. وتراعي المقترحات أيضاً مختلف العروض التي قدمتها المؤتمرات الوزارية القطاعية والتجارب التي اكتسبتها الإدارات في تنظيم مختلف الاجتماعات الوزارية على مدى سنين عديدة.

76- ومن أجل تقليص الآثار المالية، يقترح أن تجتمع اللجان الفنية المتخصصة مرة في السنة أو مرة في كل سنتين. وفي حالة تفضيل الخيار الأخير، فبالإمكان عقد اجتماع لعدد قليل من هذه اللجان بصورة استثنائية مرة في السنة.

77- وفي الختام، أشار المستشار القانوني إلى أن المفوضية (ديوان السياسة) كانت قد بحثت وأجازت التوصيات الواردة في الدراسة وأجرت بعض التعديلات عليها. وزيادة على ذلك، فقد أصدر اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في شرم الشيخ في يوليو 2008 توجيهاً إلى لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية ببحث الدراسة؛ وذلك في سياق قرار لجنة الاثنى عشر المعنية بمراجعة الاتحاد الأفريقي.

78- وخلال النقاش الذي أعقب ذلك، هنأت لجنة الممثلين الدائمين المفوضية على جودة التقرير وقدمت الملاحظات التالية:

(1) كان عدد اللجان الفنية المتخصصة الوارد في تقرير المفوضية كبيراً جداً. ولم يكن من الضروري أن يكون لكل مجال من مجالات اختصاص المفوضية لجنة فنية متخصصة؛

- (2) ثمة ضرورة لإتباع نهج عقلاني ومتكامل في عملية إعادة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة، مع مراعاة الطابع الشامل لبعض المسائل، مثل التكامل؛
- (3) إن لحقائب حكومة الاتحاد المستقبلية صلة باللجان الفنية المتخصصة. ولذا فلا بد من مراعاة حقائب حكومة الاتحاد المستقبلية عند تشكيل اللجان الفنية المتخصصة.
- (4) يترتب على إنشاء اللجان الفنية المتخصصة على نحو ما تم اقتراحها في التقرير، مشاكل التمويل وقدرة المفوضية على تحمل حجم الاجتماعات والأنشطة الأخرى التي تقوم بها هذه اللجان.
- (5) ما هي القيمة المضافة التي تحققها اللجان الفنية المتخصصة مقارنة بالمؤتمرات الوزارية القائمة. وما هي الصلات التي ستربط بين هذين الجهازين؟
- (6) هناك حاجة إلى تشكيل اللجان الفنية المتخصصة، استناداً إلى حقائب المفوضية وأولويات الخطة الإستراتيجية المستقبلية 2009 - 2012 للاتحاد الأفريقي.
- (7) يجب أن لا يقتصر دور المفوضية بالنسبة لتشغيل اللجان الفنية المتخصصة، على مهام الأمانة، وبالتالي يجب دعم هذا الدور.
- (8) الحاجة إلى تحديد مهام اللجان الفنية المتخصصة ورسم الأولويات الإستراتيجية للاتحاد؛
- (9) يجب ضبط الآثار المالية لضمان الدقة.
- (10) ثمة حاجة إلى إنشاء لجنة دفاع في وقت يسعى فيه الاتحاد إلى تدعيم هيكل السلم والأمن في القارة.
- (11) هناك حاجة إلى تنفيذ اللجان الفنية المتخصصة السبع (7) كما تنص على ذلك معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي.

- (12) هل ستبقى المؤتمرات الوزارية الحالية؟
- (13) هل ستراعي اللجنة الفنية المتخصصة للعمل والعمالة المقترحة، تشكيلها الثلاثي؟
- (14) يجب أن تستفيد مفوضية الاتحاد الأفريقي من الموارد والكفاءات المتوفرة لوكالات الأمم المتحدة، من خلال العمل معها.

79- قدمت الوفود العديد من المقترحات فيما يتعلق بطرق دمج بعض اللجان الفنية المتخصصة المقترحة.

80- رداً على طلب الاستيضاح، أكد المستشار القانوني أن إعادة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة من شأنها أن يفضي، في الواقع إلى ترشيد المؤتمرات الوزارية وتقليل عدد الاجتماعات. وأطلع الاجتماع على أنه تم خلال سنة 2008 عقد 16 مؤتمراً وزارياً. وتعد قرارات أجهزة صنع السياسة واضحة وهي أن الاتحاد الأفريقي يقوم بمهمة عقد وخدمة جميع اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة. غير أنه عند القيام بذلك، ستظل المفوضية تعمل على نحو وثيق مع شركاء آخرين من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، الخ...

81- خلال هذا الاجتماع، قدمت مقترحات محددة بشأن إعادة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة، مع مراعاة القطاعات ذات الصلة، بغية تقليص عددها وبالتالي تقليص تكاليفها. وبناء على الطلب المقدم في ذلك الاجتماع، قام عشرة أعضاء في لجنة الممثلين الدائمين، بعرض مقترحات كتابية بشأن إعادة تشكيل اللجان تتراوح بين 10 لجان متخصصة (دولة عضو واحدة) إلى 17 لجنة فنية متخصصة (دولة عضو واحدة). وأغلب العروض المقدمة تتراوح بين (12) اثنتي عشرة إلى (14) وأربع عشرة لجنة فنية متخصصة.

82- في ضوء نتائج مناقشات الاجتماع بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية طلب إلى جميع الإدارات بحث وتقديم مقترحات جديدة إلى مكتب المستشار القانوني. وقد تم استعراض هذه المقترحات خلال اجتماع المديرين المنعقد في 4 ديسمبر 2008.

83- تم عرض مقترحات اجتماع المديرين على اجتماعين لأعضاء المفوضية (موظفين منتخبين) عقدا في 2 ديسمبر 2008 و 9 ديسمبر 2008 على التوالي لمراجعة عدد وتشكيلة اللجان الفنية المتخصصة على أساس العروض المقدمة من أعضاء لجنة الممثلين الدائمين في ضوء العروض المقدمة خلال اجتماع المديرين. واتفق الاجتماعان على المقترحات النهائية اللازم عرضها على المجلس التنفيذي عن طريق لجنة الممثلين الدائمين. واستناداً إلى المقترحات التي قدمتها لجنة الممثلين الدائمين خلال هذا الاجتماع، أعيد تشكيل اللجان الفنية المتخصصة عن طريق دمج بعض القطاعات التي من المعقول أن تعمل معاً. وبذلك تم تقليص عدد اللجان الفنية المتخصصة من 20 إلى 14 لجنة، بما فيها لجنة الدفاع، على نحو ما اقترحت لجنة الممثلين الدائمين خلال اجتماعها. وفيما يلي التشكيلة والتسمية الجديدتان اللتان تم التوصل إليهما:

- (1) لجنة الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة.
- (2) لجنة الشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.
- (3) لجنة التجارة والصناعة والمعادن.
- (4) لجنة النقل، والبنية التحتية القارية والأقليمية المشتركة والطاقة والسياحة؛
- (5) لجنة مسائل الجنسين وتمكين المرأة؛
- (6) لجنة العدالة والشؤون القانونية؛
- (7) لجنة التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة؛

- (8) لجنة الخدمة العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية؛
- (9) لجنة الصحة والسكان ومكافحة المخدرات؛
- (10) لجنة الهجرة، واللاجئين والمشردين داخليا؛
- (11) لجنة الشباب والثقافة والرياضة؛
- (12) لجنة التعليم والعلم والتكنولوجيا؛
- (13) لجنة الاتصال وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- (14) لجنة الدفاع والسلامة والأمن.

84- خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين المنعقد في 23 يناير 2009، برئاسة السفير عمر موندي، رئيس لجنة الممثلين الدائمين قُدمت إلى هذه الأخيرة المقترحات الجديدة للمفوضية مع مراعاة آراء الممثلين الدائمين. وبعد تبادل الآراء حول هذه المقترحات، أشادت لجنة الممثلين الدائمين بالمفوضية لما تم إنجازه من العمل، ووافقت على الاقتراح الجديد المتمثل في 14 لجنة فنية متخصصة وأوصت به المجلس التنفيذي للبحث. وعلاوة على ذلك طلب من المفوضية أن تتخذ الإجراءات التالية:

- (1) إعداد تفاصيل الآثار المالية لاجتماعات اللجان الفنية المتخصصة مع بيان الأرقام إذا أُريد عقد اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة على أساس سنوي أو في كل سنتين؛
- (2) الأنشطة المفصلة للجان الفنية المتخصصة بهدف تجنب تداخل العمل. وضمان الاتساق مع حقائب المفوضية. وعند استكمال هذا العمل، ستوصي لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بتواتر اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل السياسية:4 بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود،الوثيقة EX.CL/459/(XIV):

85- عند تقديم هذا التقرير ذكر مفوض السلم والأمن بالسياق الذي أحاط باعتماد برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، وكذلك المكونات الرئيسية لهذا البرنامج وفقاً لما في الإعلان حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، وهي:

- 1) تسهيل ومساندة تحديد وترسيم الحدود الأفريقية؛
- 2) دعم مكتسبات التكامل الإقليمي؛
- 3) تشجيع الديناميات التكاملية العابرة للحدود التي ينهض بها الفاعلون المحليون؛

86- بعد ذلك، استعرض المفوض بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في إطار تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. في هذا الصدد، أشار إلى:

- 1) إطلاق دراسة استقصائية أفريقية لترسيم الحدود؛
- 2) حملة التوعية بشأن برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي؛
- 3) بناء القدرات؛
- 4) تطوير الشراكات؛
- 5) تعبئة الموارد.

87- اختتم المفوض مداخلة بما يلي:

- 1) التأكيد مجدداً على أهمية برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي سواء بالنسبة لمنع النزاعات أو التكامل؛
- 2) التشديد على أهمية الدور المنوط بالدول الأعضاء في تنفيذ مختلف مكونات برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي؛

3) استعراض الأنشطة التي تقترح المفوضية الاضطلاع بها خلال عام 2009.

88- أثناء المناقشات التي تلت ذلك، أبدت الوفود الملاحظات التالية:

(أ) أعربت عن مسانقتها الكاملة لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، مشيرة إلى أن الأمر يتعلق هنا بأحد أهم البرامج التي شرعت المفوضية في تنفيذها؛

(ب) شجعت المفوضية على مواصلة جهود التوعية التي بدأتها بالفعل.

89- ثم أوصت الوفود بما يلي:

(أ) ذكرت بأنه وفقاً للإعلان حول برنامج الحدود للاتحاد

الأفريقي، يجب تنفيذ البرنامج على أساس مبدأ التفرغ، مع الأخذ في الحسبان الأدوار المنوطة بكل من الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي؛

(ب) شجعت المفوضية على اتخاذ مبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون العابر للحدود، باعتباره عنصراً مكملاً لا غنى عنه لتحديد وترسيم الحدود الأفريقية، حيثما لم يتم بعد؛

(ج) فيما يتعلق بالمسألة الخاصة بالموعد النهائي الذي حددته مذكرة التفاهم حول مؤتمر الأمن، والاستقرار، والتنمية والتعاون في أفريقيا، والتي تنص على إنجاز عمليتي تحديد وترسيم الحدود حيثما لم تنموا والانتهاؤ منهما في موعد أقصاه عام 2012، فإن لجنة الممثلين الدائمين رأت أنه يجب بذل قصارى الجهد من أجل بلوغ هذا الهدف الطموح. على أن يظل مفهوماً أنه يمكن إعادة النظر في هذا الموعد النهائي في الوقت المناسب، من قبل الأجهزة المختصة للاتحاد الأفريقي لكي تؤخذ في الحسبان المقتضيات المرتبطة بمثل هذه العملية.

(2) بحث التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في

أفريقيا الوثيقة EX.CL/460/(XIV):

(أ) بحث التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في

أفريقيا الوثيقة EX.CL/460/(XIV)a:

90- قام ممثل المفوضية بتقديم التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا من خلال تقديم بيان عن الوضع الحالي للتشريد القسري للسكان في القارة الأفريقية وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالوضع العام للتشريد القسري على أساس إقليمي. كما تم بيان التطورات الأخيرة للهجرة، بما فيها الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في تنفيذ مختلف مقررات وصكوك الاتحاد الأفريقي، وكذلك التحديات وطريق المضي قدما.

91- واسترعى الانتباه بشكل خاص إلى المقرر الذي صدر في شرم الشيخ، مصر، والذي طلب من الدول الأعضاء تزويد المفوضية بآخر الإحصاءات حول التشريد القسري لاستعمالها في التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا الذي سيتم رفعه إلى المجلس. غير أنه أوضح أن الردود كانت على أدنى مستوى واضطرت المفوضية إلى اللجوء في أغلب الأحيان إلى البيانات التي وفرتها المكاتب الإقليمية والميدانية للاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة لإدارة النزاعات ووكالات الأمم المتحدة، خصوصا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

92- وفيما يتعلق بالوضع الإنساني العام في مختلف البلدان، ذكر على وجه الخصوص جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال اللتين تشكلان أكبر حالات التنقلات الحديثة للاجئين والمشردين داخليا في القارة. مع فرار الآلاف من الناس في كل شهر نتيجة القتال العنيف وعدم الاستقرار في البلدين، وكذلك أثر وكالات الإغاثة العاملة في الميدان. وقد تفاقم الوضع جراء الأزمات الغذائية والمالية الأخيرتين اللتين تعتبر أفريقيا هي الأشد

**(ب) تقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية
باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا الوثيقة EX.CL/460/(XIV) b:**

93- فيما يتعلق بهذا البند وبطلب من رئيس اللجنة الفرعية، قدمت المفوضية التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والذي يشمل زيارات إلى الدول الأعضاء، واجتماعات ورصد الوضع المتعلق بالتشريد القسري. وأشار إلى أن اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية باللاجئين ستظل في رصد وضع التشريد القسري في القارة بغية التأكد من أن ضحايا هذا التشريد من السكان يتلقون معاملة تتفق والصكوك الإقليمية والدولية.

94- خلال المناقشات التي تلت، طلبت لجنة الممثلين الدائمين من المفوضية أن تقدم عرضاً موجزاً حول التحضيرات للقمّة الخاصة. وأبلغ ممثل المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأن التحضيرات للقمّة المذكورة جارية، ويقوم بها فريق عمل معني بالقمّة الخاصة وفريق العمل غيرالرسمي. وذكر أنه تم إعطاء معلومات مفصلة خلال اجتماعي كل من الخبراء والوزراء في نوفمبر 2008، وأن المفوضية على اتصال وثيق مع سفارة أوغندا في أنيوبيا بخصوص عدد من المسائل، بما فيها التجهيزات والوثائق وعمليات تعبئة الموارد والتوعية.

95- أبرزت مختلف الوفود أهمية التصدي لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا وشددت على ضرورة إيجاد حلول دائمة. كما طلب من المفوضية إعطاء توضيحات حول عدد من المسائل، وتحديداً:

- 1) إن معظم الأرقام التي تم الإبلاغ بها لا تتفق مع الواقع الميداني من حيث عدد اللاجئين والمشردين داخلياً.
- 2) غياب عرض شامل لوضع اللاجئين والمشردين داخلياً على شكل جدول مختصر يبين الأرقام حسب البلدان؛
- 3) غياب بيانات متعلقة بفئة اللاجئين/المشردين يعزي وجودها إلى فعل القوى السلبية في بعض أقاليم القارة؛
- 4) فهم ناقص للوضع الخاص لبعض البلدان مثل كوت ديفوار التي تؤوي لاجئين ومشردين داخلياً غير معزولين في المعسكرات بل هم مندمجون في السكان؛
- 5) الخلط بين فئتي اللاجئين والمشردين كنتيجة لحرية تنقل الأشخاص؛
- 6) عدم التبرير، بشكل كاف، للاستناد إلى شرط زوال الظروف في حالة سيراليون.
- 7) صياغة غامضة لفقرة من التقرير توحى قراءتها بأن تواجد اللاجئين من السودان ومن جمهورية أفريقيا الوسطى على الأراضي التشادية ناجم عن عدم الاستقرار في تشاد وليس عن عدم الاستقرار في البلدان المجاورة؛
- 8) عدم التحديد الواضح لطرق التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خصوصاً في إطار التحضيرات للقمّة الخاصة حول اللاجئين.

96- على إثر تقديم بعض التوضيحات من المفوضية، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

(1) ينبغي للدول الأعضاء أن تزود المفوضية بأحدث الأرقام حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً بغية إبراز الصورة الحقيقية للوضع الإنساني؛

(2) ينبغي أن تدعو المفوضية إلى عقد اجتماع في فبراير 2009، وإطلاع لجنة الممثلين الدائمين على التحضيرات للقمّة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً، المقرر عقدها بكمبالا، أوغندا، في أبريل 2009؛

(3) ينبغي للدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالتصدي لأسباب الجذرية للتمكين من القضاء على مشكلة التشريد القسري في القارة؛

(4) تم التأكيد على ضرورة معالجة مسألة القوى السلبية في مختلف النزاعات في القارة، خصوصاً في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(5) تم حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى البلدان التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين والمشردين داخلياً مع الأخذ في الاعتبار ندرة مواردها.

(6) يتعين على المفوضية إشراك لجنة الممثلين الدائمين في مختلف بعثات التقييم ذات الصلة بأعمال التحضير للقمّة، بما في ذلك البعثة إلى كمبالا، كلما كان ذلك مناسباً؛

(7) لم تكن زامبيا التي تستضيف لاجئين متضمنة في التقرير، وبناءً عليه طلب من اللجنة مراجعة التقرير وفقاً لذلك؛

(3) بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ المقرر EX.CL/DEC.408(XII) بشأن**الاحتفال بذكرى إلغاء الرق ، الوثيقة ، EX.CL/461(XIV):**

97- في العرض الذي قدمه ممثل المفوضية، أكد أن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد نظمت اجتماعاً للخبراء حول الرق والمتابعة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، واستضافته حكومة جمهورية جامبيا من 10 إلى 13 يونيو 2008، وفقاً لمقرر القمة العاشرة للاتحاد الأفريقي 2008، بشأن الاحتفال بذكرى إلغاء الرق. (EX.CL/DEC.408(XII))

98- ذكر الممثل أن التقرير يعرب عن عميق القلق إزاء وجود أشكال العبودية المعاصرة بعد مرور مائتي عام من الإلغاء الرسمي للعبودية وتجارة الرقيق، وكذلك تزايد العنف العنصري وانتشار الأفكار الداعية إلى كراهية الأجانب في كثير من ربوع العالم. ومن ثم، يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراء بشأن دفع التعويضات لضحايا العبودية والبحث في جميع أشكال العبودية الحديثة والمشاركة في البرامج ذات الصلة بمؤتمر دوربان للاستعراض.

99- خلال المناقشة التي تلت، رحبت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير وأشادت بالمفوضية لقيامها بتنظيم اجتماع فريق الخبراء. وقدمت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتوصيات بشأن التقرير:

1. يتعين القيام بمزيد من التفكير في مسألة التعويض مع الأخذ في الاعتبار نتيجة العمل الذي أنجزته اللجنة المعنية بالتعويضات التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية.

2. يتعين تشجيع الدول الأعضاء على تزويد المفوضية بالمعلومات المتعلقة بالجهود الوطنية المبذولة لإنهاء الأشكال المعاصرة للعبودية؛

3. يتعين أن يركز الاحتفال بإلغاء الرق على الأشكال المعاصرة للعبودية التي تواجه أفريقيا، كما يتعين إجراء المزيد من البحوث حول العبودية بغية إثبات الحقائق العلمية حول الممارسة؛

4. يتعين زيادة إشراك المهجر في القضايا ذات الصلة بالعبودية والتعويضات؛

5. يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يصدر رد الفعل في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة إزاء الهجمات العنصرية وغيرها من الهجمات الأخرى ضد المهاجرين الأفريقيين.

(4) بحث تقرير اللجنة المعنية بالتعاون الأفريقي العربي ، الوثيقة.
:EX.CL/482(XIV)

100- قدم ممثل المفوضية التقرير عن التعاون الأفريقي العربي الذي سلط الضوء على الأعمال الرئيسية التي تحققت في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للتعاون الأفريقي العربي كما وردت في الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وأبلغت المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بالجهود الجارية لعقد القمة الأفريقية العربية الثانية والدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي.

101- تطرق العرض أيضاً إلى القضايا القطاعية مثل إنشاء لجنة السفراء الأفريقية-العربية في عواصم مختارة وإقامة علاقات عمل مباشرة بين مجلسي السلم والأمن الأفريقي والعربي فضلاً عن الهيئات الأخرى ذات الصلة. لقد قدمت أيضاً معلومات حديثة حول تنظيم الدورة السابعة للمعرض التجاري الأفريقي العربي، والمنتدى الأفريقي العربي الأول للتنمية المزمع تنظيمهما في 2009، فضلاً عن الاجتماع المقرر لوزراء الزراعة الأفريقيين والعرب. وأخيراً، يشير التقرير إلى تحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية. وأخيراً، أشار التقرير إلى تحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى معهد إفريقي عربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية.

102- مع الإعراب عن تقديرها لجودة التقرير، أبدت الوفود الملاحظات التالية:

(1) إن الشراكة الأفريقية-العربية هي شراكة إستراتيجية رفيعة المستوى؛

(2) إن الأنشطة المشار إليها في التقرير لم تبحثها مسبقاً اللجنة الفرعية المكلفة بالتعاون المتعدد الأطراف. وقد طلب من المفوضية أن إشراك هذه اللجنة الفرعية في معالجة هذه المسألة؛

(3) إن اللجان الفرعية المختصة للجنة الممثلين الدائمين لم يتم إشراكها بالقدر الكافي في تنظيم القمة الأفريقية-العربية؛

(4) طلبت توضيحات بشأن حالة تنفيذ مقرر الدورة الثانية عشرة للمجلس التنفيذي بشأن تعزيز هياكل إدارة الشؤون السياسية المعنية بقضايا التعاون الأفريقي-العربي؛

103- رداً على الملاحظات التي أبدتها لجنة الممثلين الدائمين، وعدت المفوضية بأنها ستعمل على إشراك اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين ذات الصلة في ملف التعاون الأفريقي-العربي. ويجري إعداد مقترحات في هذا الشأن لعرضها على الأجهزة المختصة بغية الإسراع بإنشاء قسم مسؤول عن التعاون داخل إدارة الشؤون السياسية.

104- في ختام المناقشات، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

(1) يتعين على المفوضية أن تكثف جهودها من أجل تحقيق عدد معين من الأنشطة المتوقعة في أقرب وقت ممكن، وخاصة عقد القمة وتنظيم المعرض التجاري الإفريقي العربي الذي تم تأجيله في الماضي؛

(2) يتعين أن يمتد نطاق التعاون بين إفريقيا والعالم العربي إلى قطاعات أنشطة أخرى، بما في ذلك صناعة الخدمات والسياحة؛

- (3) على اللجنة الفرعية للتعاون متعدد الأطراف أن تشارك من الآن فصاعداً في أنشطة التعاون الإفريقي العربي.
- (4) يتعين أن يتم إنشاء قسم التعاون الإفريقي العربي في أسرع وقت طبقاً لمقرر الدورة الثانية عشرة للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا في يناير 2008.
- (5) يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان عقد الاجتماع الوزاري في 24 والقمة الإفريقية العربية في عام 2009 كما هو مقرر.

البند 6 من جدول الأعمال: المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1) بحث تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف،

الوثيقة (XIV) EX. CL/462:

105- عرض هذا البند سعادة السفير م. موندي، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف فسلط الضوء على بعض جوانب التقرير الجديرة باهتمام لجنة الممثلين الدائمين. ومن ثم، أشار فيما يتعلق بشراكة أفريقيا - تركيا، إلى أن العملية لم تتبع نموذج بانجول وأنه مع ذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا قبل السفر إلى تركيا، حيث أعيد فتح باب المناقشة في اسطنبول داخل إطار المجموعة الأفريقية. وأضاف أنه من المتوقع أن تتوصل اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين إلى صياغة خطة عمل في غضون عام واحد.

106- أشار رئيس اللجنة الفرعية أيضاً إلى أنه من المزمع عقد القمة الثانية لأفريقيا - أمريكا الجنوبية خلال الأسبوع الأخير من مايو 2009 ودعا الدول الأعضاء إلى القيام بتحضير جيد لهذا الحدث. ثم أبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأنه، في إطار شراكة أفريقيا - الهند، تقدمت كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي والهند بمقترحات تحتاج للبحث من قبل اللجنة الفرعية

107- في النقاش الذي تلا، ذكرت بعض الوفود أن اللجنة الفرعية لم تجتمع لتعتمد التقرير وعليه لا يمكن اعتباره تقريراً لهذه اللجنة. أكد رئيس اللجنة الفرعية أن هذا كان هو الحال ولكن أوضح بأن مشروع التقرير قد وزع على أعضاء اللجنة بما أنه لم يصدر عنهم أي رد فعل، أعتبر المشروع مقبولاً لديهم. وأشار إلى أن التقرير هو صحيح ويعكس أنشطة اللجنة الفرعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وبالرغم من أن عدداً من الوفود انفتحت على فحوى التقرير، قررت لجنة الممثلين الدائمين على أنه يجب تقديمه من جديد كتقرير للمفوضية عن الأنشطة المتعددة الجوانب بين القمة الماضية والقمة الحالية. وعليه طلبت من المفوضية أن تراجع التقرير تبعاً لذلك وتقدمه من جديد إلى اللجنة التنفيذية.

108- وفيما يلي بعض التعليقات الأخرى والمسائل التي أثارها لجنة الممثلين الدائمين:

- (1) هناك حاجة إلى معالجة المسائل المثارة فيما يتعلق بعدم التقيد بالصيغة المعتمدة بالنسبة لبعض قمم الشراكة مع بلد واحد وإعادة فتح المسائل التي تم الاتفاق عليها عند الاجتماع مع الشركاء.
- (2) ينبغي أن تستكمل المفوضية الدراسة حول الشراكات التي أسندت إليه منذ أكثر من سنة. تم الاتفاق على أن من شأن ذلك أن يساعد على ترشيد عدد مؤتمرات القمم، وتحديد المعايير لإقامة الشراكات

- (3) ينبغي أن تجري المفوضية اتصالات بفرنزويلا لتعرف التواريخ المحددة للقاء الثانية مع أمريكا الجنوبية، وينبغي القيام بتحضيرات كافية بما في ذلك اجتماعات مختلف مجموعات العمل عن الجانب الأفريقي ومع نظرائها في أمريكا الجنوبية. تم تقديم اقتراح يقضي باجتماع لجنة الممثلين الدائمين أولاً للاتفاق على الإطار العام الذي يتعين اعتماده في بحث المشاريع لكي تبحثها بعد ذلك مجموعات العمل بشكل مفصل.
- (4) ينبغي أن تطلع المفوضية لجنة الممثلين الدائمين على وضع إعداد خطط العمل المتعلقة بقمتي أفريقيا - الهند وأفريقيا - تركيا التي يجب إنتاجها في غضون سنة من انعقاد القمتين.
- (5) دعيت المفوضية إلى اجتماع القاهرة لكبار المسؤولين في منتدى التعاون بين أفريقيا والصين لكنها لم تحضر بالرغم من أنه تم إرسال اسم مسؤول في هذا الصدد.
- (6) لم يرد ذكر الاتصال الذي أجري مع إيران، في التقرير.

109-رداً على الملاحظات التي تم إيدائها والمسائل المثارة، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات والمعلومات التالية:

- (1) طبقاً لطلب رئيس اللجنة الفرعية وحسب الممارسة المعمول بها مع جميع اللجان الفرعية، أعدت المفوضية مشروع تقرير للجنة الفرعية

(2) تم الأعراب عن الأسف لعدم استكمال الدراسة حول الشراكات وتم التعهد باستكمالها في غضون الأسابيع الستة القادمة نظراً لأنه يجري حالياً استعراض مشروع أولي ستعتمده المفوضية لكي يتسنى تقديمه إلى لجنة الممثلين الدائمين من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الجوانب.

(3) اتفقت المفوضية مع لجنة الممثلين الدائمين على العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالقمة الثانية بين أفريقيا - أمريكا الجنوبية وسيتم الإبلاغ عن التواريخ المحددة للقمة بعد مشاورات مع فنزويلا. وتم توجيه الدعوة إلى رؤساء مجموعات العمل لعقد اجتماعات في أقرب وقت ممكن.

(4) لم ترسل المفوضية ممثلاً إلى اجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون بين أفريقيا-الصين المنعقد في القاهرة لأنها كانت مدعوة كمرقبة. وكان هذا مخالفاً للشراكات وتم إسراء انتباه السلطات الصينية والمصرية على حد سواء إلى هذا القرار. منذ ذلك الحين اجتمعت الصين مع المفوضية واتفقت على أن هذه الأخيرة لن تكون بعد ذلك مجرد مراقب في عملية منتدى التعاون بين أفريقيا - الصين. هذا ويتم تحديد طرق إشراك المفوضية بشكل أوثق في المسار.

(5) تم توزيع مقترحات الهند ومقترحات المفوضية فيما يتعلق بخطط العمل على الدول الأعضاء. وسيبدأ العمل على خطة العمل مع تركيا بعد قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة. وطلب من اللجنة الفرعية أن

(6) لم يتم إدراج التقرير المتعلق بإيران في التقرير الحالي بسبب الوقف المؤقت للشراكة ولأنه لم يتم القيام بأي نشاط في هذا الميدان بالرغم من أن إيران تلح على أن تقوم كل من الدول الأعضاء والمفوضية بعقد قمة معها هذه السنة وعلى أن تبدأ التحضيرات لذلك.

(7) أعربت المفوضية عن تقديرها لأعضاء اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين للتعاون المميز بينهم مما سهل عملية الشراكة للاتحاد الأفريقي.

110- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بهذه الإيضاحات وقدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي تقديم التقرير كتقرير للمفوضية بدلاً من تقرير للجنة الفرعية؛
- (ب) ينبغي إشراك اللجنة الفرعية في جميع الشراكات بما فيها التعاون الأفريقي - العربي، بغية ضمان امتلاك العملية؛
- (ج) يجب اتخاذ الخطوات الملائمة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن القمم مع الشركاء؛
- (د) ينبغي استعراض مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الشراكة مع الصين واليابان، وينبغي أن تلعب المفوضية دوراً مركزياً كما قرر ذلك المجلس التنفيذي والمؤتمر. وعليه، ينبغي إشراك المفوضية في العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري القادم لمنندى التعاون بين أفريقيا والصين المقرر عقده في مصر؛

ه) ينبغي أن تعين مفوضية الاتحاد الأفريقي منسقاً لضمان انسجام الاستراتيجيات في إطار مختلف الشراكات؛

و) ينبغي لمجموعات العمل المعنية بالتحضير للقمة الثانية بين أفريقيا - أمريكا الجنوبية، أن تبدأ العمل فوراً وترفع تقريراً إلى اللجنة الفرعية، وذلك بعد تلقيها بعض التوجيهات من لجنة الممثلين الدائمين؛

ز) من الأهمية بمكان أن يتم القيام بالاستعراض الشامل للشراكة في الوقت المناسب وأن يكون جاهزاً قبل الدورة القادمة للمجلس التنفيذي في يونيو 2009.

ح) ينبغي أن تجتمع اللجنة الفرعية في وقت مبكر لبحث مشروع خطة العمل المتعلقة بمسار القمة بين أفريقيا - الهند وتقدم توصياتها إلى لجنة الممثلين الدائمين في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال قبل نهاية أبريل 2009. وفي نفس الوقت، يجب الإعراب عن التقدير للهند لتقديمها مقترحات ملموسة مدعومة بالتمويل.

2) بحث تقرير المفوضية عن الحوار بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي،

الوثيقة (XIV) EX.CL/463:

111- في عرضه حول التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، أشار ممثل المفوضية إلى اجتماعي التشاور اللذين عقدا مع الدول الأعضاء في كل من ماسيرو وواجادوجو. إثر اعتماد الإستراتيجية المشتركة وخطة العمل الأولى 2008/2010. وأضاف أن اجتماع الترويكا الأخير بحث التقدم والذي تحقق في تنفيذ الإستراتيجية المشتركة والذي ظهر في الإعلان والبيان الموجهين إلى الدول الأعضاء.

112- في إطار هذه المكاسب، أشارت المفوضية إلى إنشاء مجموعات عمل مشتركة تعمل حول ثماني شراكات تتعلق بالسلم والأمن، والحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والتجارة، والتكامل الإقليمي، والأهداف الإنمائية للألفية، والتغيرات المناخية، والطاقة، والهجرة، والتنقل، والعمالة، والعلم، ومجتمع المعلومات والفضاء. وأوضح أن إحدى توصيات الاجتماع الأول للاتصال بهذه الشراكات تقترح أن تعمل هذه المجموعات بصفة مستقلة. وتتناول توصية أخرى إعداد خارطة طريق تشمل مشاريع للتنفيذ وجدولاً زمنياً لعمليات التنفيذ، وتحديد المتعاملين ومصادر التمويل، وذكر النتائج المنتظرة، ومقاييس التقييم، ومؤشرات التقدم المحرز. وأبلغت المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأنه قد تم تنفيذ هذه التوصيات وبأن العمل قد تم القيام به. قدمت المفوضية قائمة بأسماء البلدان التي ترأس مختلف الشراكات باستثناء الشراكة حول الطاقة التي لم يتم تحديد رئيسها بعد. وتمت مناقشة هذه البلدان تنسيق هذه المجموعات وضمان تنفيذ التوصيات بالتركيز على المبادئ والأهداف والأولويات المتضمنة في الإستراتيجية المشتركة.

113- في المناقشات التي تلت، أبدت الدول الأعضاء الملاحظات الآتية:

- أ) أن دور المفوضية مهم من حيث القيادة والتوجيه. وحتى إذا عملت مجموعات العمل الثماني بصورة مستقلة، يجب أن يتم التنسيق بينها على نحو أفضل من قبل المفوضية.
- ب) أن لجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف لم يتم اطلاعها بالكامل على أنشطة مجموعات العمل؛
- ج) أن الاتحاد الأوروبي منظم بدرجة كبيرة ومدعم بالخبراء؛ وبالنسبة للمفاوضات المتوازنة، ويتعين على الجانب الأفريقي أن يستعين بخبراء من العواصم؛

- (د) تعتبر مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية مهمة لأن التنفيذ يتم على مستوى إقليمي؛
- (هـ) ليست لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي قاعدة بيانات للمشروعات ويتعين عليها أن تستفيد من نتائج الاجتماعات الوزارية القطاعية لجمع المشروعات؛
- (و) لا تكمن مشكلة التمويل من جانب الاتحاد الأوروبي في مصادره أو في إتاحتها، بل في وسائل الوصول إلى تلك الأموال؛
- (ز) ولما كان الأمر يتعلق هنا بشراكة، فإنه يتعين على الجانب الأفريقي أن يحدد مصادر التمويل الخاص به؛
- (ح) عرضت بنين أن ترأس مجموعة عمل الطاقة، لكن أبلغ الاجتماع بأن عرض موريشيوس لشغل هذه المنصب قد حظي بالقبول؛
- (ط) كان يتعين أن تكون هناك مصفوفة بخصوص خطة العمل تحدد النتائج التي تم التوصل إليها في عام 2008، والأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام 2009 فيما يتعلق بالتقييم المقرر إجراؤه في عام 2010؛
- (ي) يتعين أن تتجاوز المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي عمليات بناء القدرة؛
- (ك) ينبغي أن يكون الحوار الأفريقي - الأوروبي موجهاً نحو التنمية؛
- (ل) تم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على مبلغ 10 ملايين يورو لتنمية البنية التحتية، والطاقة، والنقل والمواصلات قبل قمة لشبونة؛ في ظل الشراكة الخاصة بالطاقة. وتم طلب 1 مليون يورو لتعيين خبراء بعقود قصيرة الأجل كمساعدة فنية؛
- (م) فيما يتعلق بالإجراء المزمع اتخاذه لمراجعة رئاسة الشراكات الثماني والشراكة الثلاثية المقترحة بين أفريقيا - أوروبا - الصين،

- 114- وفي نهاية المناقشات، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:
- (أ) يتعين توجيه نداء للاتحاد الأوروبي لتنظيم ورشة عمل حول وسائل الحصول على أمواله.
- (ب) يتعين على لجنة المتابعة إشراك اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف في عملية تنفيذ الإستراتيجية المشتركة وخطة العمل الأولى وضمان رفع التقارير إلى لجنة الممثلين الدائمين على نحو كاف.
- (ج) يتعين أن تكون المشاريع الجاري عرضها ذات طابع إقليمي.
- (د) يتعين على الدول الأعضاء أن تؤكد مجدداً مشاركتها في العملية لضمان الملكية.
- (هـ) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع قائمة نصف سنوية أو سنوية لاجتماعات وأنشطة مجموعات العمل وأن تبلغ الدول الأعضاء بذلك في الوقت المناسب بغية ضمان الإعداد السليم على مستوى الخبراء بالتعاون مع العواصم.
- (و) ينبغي إجراء تقييم تشخيصي للعملية، وتسليط الضوء على المعوقات التي تعوقها.
- (ز) يتعين أن يركز العمل على مشروعين أو ثلاثة قابلة للتنفيذ في ظل كل شراكة.
- (ح) يمكن استخدام نموذج الحوار الأفريقي - الأوروبي كنموذج للشراكات الأخرى.

(3) بحث مشروع خطة العمل (2008-2010) الخاصة بالجدار الأخضر

الكبير لمبادرة الصحراء والساحل، الوثيقة (XIV) EX.CL/465:

115- في تقديمه للتقرير، أشار ممثل المفوضية إلى أن المبادرة جاءت نتيجة تصور الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية بهدف مكافحة التصحر وتدهور التربة في بلدان منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا والتي كانت تواجه تراجعاً حاداً في الإنتاج الزراعي، أساساً نتيجة انخفاض إنتاجية التربة وعدم التوازن الإيكولوجي.

116- أشار أيضاً إلى أن المفوضية، تمثيلاً مع المهمة المسندة إليها من قبل الدورة العادية الخامسة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في سرت، الجماهيرية العظمى، في يوليو 2005، قامت بإعداد ورقة مفاهيمية بالتعاون الوثيق مع بعض الشركاء وكذلك مشروع خطة عمل لتنفيذ المبادرة التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر في هامشي الصحراء الشمالي والجنوبي، بما يشمل 23 بلداً إفريقياً.

117- أفادت المفوضية لجنة الممثلين الدائمين أيضاً أن آلية تنسيق المبادرة ستكون على ثلاثة مستويات منفصلة، أي المستويين الوطني والإقليمي ومستوى الاتحاد الإفريقي، بينما سيتم تنفيذها على مستوى كل من المجموعات الاقتصادية والإقليمية وعلى مستوى الدول الأعضاء المتضررة. وأضافت المفوضية أن الدول الأعضاء المعنية وشركاءها الإنمائيين سيقومون بتوفير الدعم المادي الضروري للمبادرة.

118- في المناقشات اللاحقة، أبدت الدول الأعضاء الملاحظات التالية:

(1) أشادت الوفود بالمبادرة وشجعت المفوضية والدول الأعضاء على

تسهيل تحقيقها؛

(2) أثارت بعض الوفود مسألة أثر المبادرة على ميزانية الاتحاد الإفريقي نظراً لدور الدعوة الذي يتوقع من المفوضية الاضطلاع به؛

(3) أثارت بعض الوفود كذلك إمكانية توسيع نطاق المبادرة كي تشمل القارة بأكملها؛

119- ردت المفوضية على المسائل المطروحة وأوضحت أنه ليست هناك مخصصات للبرنامج في ميزانية 2009، رغم إمكانية فعل ذلك في السنوات القادمة. وبيّنت أيضاً أن المبادرة معدة خصيصاً لبلدان الساحل والصحراء التي تواجه ظاهرة الجفاف، ولا يمكن أن تكون قارية.

120- وفي الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت بتقديمه إلى المجلس التنفيذي لبحثه.

4 (بحث تقرير المفوضية عن عام الشباب الإفريقي، الوثيقة

:EX.CL/466 (XIV)

121- قدم مفوض الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، عند عرض التقرير، خلفية حول ميثاق الشباب الإفريقي والأنشطة التي تم القيام بها في عام 2008، عام الشباب الإفريقي. وقد نظمت هذه الأنشطة، في سبع مجموعات تشمل عقد الاجتماعات وورش العمل والاحتفالات، وتوفير فرص التدريب، والمنافسات، وأعمال كسب التأييد والترويج والدعايات، والمشروعات والبرامج الرائدة، وتعبئة الموارد والشراكة، والرصد والتقييم.

122- أشار المفوض إلى أنه على الرغم من التحديات المتعددة التي تمت مواجهتها في تنفيذ عام الشباب، فإن العديد من الأنشطة المخططة قد تم

- 123- كما سلط المفوض الضوء على الدروس المستخلصة من تنفيذ عام الشباب وقدم توصيات للمستقبل تشمل ما يلي:
- (1) إعلان عقد تنمية الشباب الأفريقي ابتداء من عام 2008.
 - (2) تقديم استراتيجيات لإضفاء الصبغة المؤسسية على مشاركة الشباب في هياكل الاتحاد الأفريقي.
 - (3) التنفيذ العاجل لبرنامج تدريب داخلي/طوعي للاتحاد الأفريقي للشباب.

- 124- تم خلال النقاش الذي أعقب ذلك، تقديم الملاحظات التالية:
- (1) حصر التدريب الفني المهني والتعليمي غير الرسمي على البلدان الخارجة من النزاعات.
 - (2) إن السودان، الذي يمر بالنزاع، ليس جزءا من المشروع الرائد لبرنامج التدريب الفني والمهني والتعليمي غير الرسمي.
 - (3) تم إعلان عقد للشباب ابتداء من عام 2008 بينما ينبغي أن تكون برامج الشباب برامج متواصلة.

- 4) تحديد طرق إضفاء الصبغة المؤسسية على أنشطة الشباب في هياكل الاتحاد الأفريقي.
- 5) هناك حاجة إلى الإطلاع على نتائج تقييم عام الشباب وأعوام الشباب السابقة الأخرى.
- 6) يجب تحديد طرق إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في أنشطة الشباب.
- 7) هناك حاجة إلى التفكير حول كيفية تنشيط وتقوية العلاقة التي كانت قائمة بين منظمة شباب عموم أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا داخل أنظمة الاتحاد الأفريقي.
- 8) يجب بحث إمكانية إنشاء صندوق ائتمان لبرامج الشباب.

125- عند تناول هذه الملاحظات والاستفسارات، أشار المفوض إلى أن التدريب المهني والتعليمي للشباب قد كان مشروعا رائدا سيغطي فيما بعد القارة بأسرها وأنه يمكن النظر في إمكانية إدراج السودان في المشروع الرائد. وأوضح أن تقييم عام الشباب 2008 مستمر "ويمكن توسيع نطاقه لكي يشمل جميع أعوام الشباب السابقة. وبين أيضا أن عقد الشباب كان إطارا زمنيا سيستمر في المستقبل، وأن المجتمع المدني قد كان منخرطا بالفعل في إدارة برامج الشباب. كما ألقى الضوء أيضا على دور منظمة الشباب الأفريقي كوسيط لاستقبال الشباب في إطار هيكل الاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن التحديات المتعلقة بتمويل عملية تنفيذ أنشطة الشباب ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم. ورحب في الختام، بالعرض المتجدد من دولة عضو لاستضافة حلقة دراسية للشباب في أغسطس 2009.

126- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت بتقديمه إلى المجلس التنفيذي لدراسته.

(5) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن مشروع دستور المنظمة الأفريقية
الملكية الفكرية، الوثيقة (XIV) EX.CL/467:

127- عند تقديم التقرير، أشار مفوض الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، إلى المقرر (VIII) ASSEMBLY/AU/DEC.138 الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2007 بشأن إنشاء منظمة أفريقية واحدة للملكية الفكرية. وسلط الضوء على مختلف الأنشطة التي قامت بها المفوضية لتنفيذ مقرر المؤتمر، بما في ذلك تعيين جهة مختصة داخل الإدارة وتنظيم مائدة مستديرة رفيعة المستوى تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين وتشكيل فريق استشاري يمثل الأقاليم الجغرافية الخمسة لأفريقيا، وأشار أيضا إلى طريق المضي قدما في العملية، الذي يشمل عقد اجتماع لكبار الخبراء من الدول الأعضاء يمثلون قطاع الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة الآخرين، واستكمال القانون التأسيسي إلى جانب وثيقة المشروع بشأن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية اللذين ينبغي عرضهما على مؤتمر القمة في يوليو 2009.

128- في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت بضرورة قيام المفوضية بتقديم مسودة وثيقة المشروع إلى الوزراء القطاعيين ذوي الصلة لدراستها.

(6) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن إدماج برنامج النيباد في هياكل
وعمليات الاتحاد الإفريقي، الوثيقة (XIV) EX. CL/468:

129- في عرض هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل المفوضية لمحة عن مختلف المقررات الصادرة عن كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر بشأن إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، ولاحظ التقدم الهام المحرز في تنفيذ المقرر. ومن بين الأنشطة التي اتخذت إنشاء وحدة تنسيق النيباد، والتوقيع على اتفاقية المقر لأمانة النيباد والبدء في الدراسة المتعلقة

130- في المناقشات التي أعقبت ذلك، وبينما أدركت الدول الأعضاء الطابع

المعقد لعملية إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي:

(أ) أعربت عن القلق إزاء بطء التقدم في تنفيذ المقرر.

(ب) أعربت عن الحاجة لتحديد العقوبات الحالية بما في ذلك

الصعوبات المالية بهدف معالجتها.

(ج) أعربت عن تحفظها على المقرر بشأن استخدام الخبراء

الاستشاريين في عملية التعيين.

(د) أعربت عن القلق إزاء الإخفاق في تخصيص ميزانية كافية

لعملية إدماج النيباد على الرغم من أن المقرر صدر منذ سنة

2003.

131- أوصت لجنة الممثلين الدائمين بالتالي:

(أ) إنهاء عمل لجنة تسيير النيباد بمجرد استكمال عملية التعيين

وإنشاء الهيكل الجديد.

(ب) تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي لبحثه.

(7) بحث التقرير عن تنفيذ الإعلان الرسمي للاتحاد الإفريقي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الوثيقة (XIV) EX. CL/494:

132- في عرضها لهذا البند، لاحظت ممثلة المفوضية أن رفع التقرير يأتي وفقاً للمادة 13 من الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وأعطت لمحة عن الأنشطة التي قامت بها المفوضية وتقارير الدول عن التقدم المحرز وعن أفضل الممارسات. ولاحظت مع القلق أن عدد الدول التي تقدم التقارير عن الإعلان الرسمي في تناقص، ودعت إلى القيام بمزيد من كسب التأييد وذلك لتشجيع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن المفوضية تعتزم عقد ورشة عمل حول مساعدة الدول الأعضاء في عملية رفع التقارير. وأطلعت لجنة الممثلين الدائمين أيضاً على مقترح اعتبار الفترة 2010-2020 عقداً للمرأة الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يوفر منبراً فعالاً لتسريع تنفيذ الإعلان الرسمي.

133- في المناقشات التي أعقبت ذلك، لوحظ أن 70% من الدول الأعضاء لديها السياسات ولكنها تفتقر إلى التنفيذ الفعال. ورحبت الدول الأعضاء بتشجيع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والمسائل الأخرى الواردة في التقرير، وأوصت بما يلي:

- (1) عدم تجاهل مبدأ سيادة الدول.
- (2) يجب إعادة صياغة القسم المتعلق برفع التقارير ليعكس النبذة الإيجابية في ضوء الجهود المبذولة على مستوى الدول الأعضاء لاحترام التزاماتها المتعلقة برفع التقارير.
- (3) يعتبر العمل على إنشاء صندوق ائتمان أفريقي للمرأة تطوراً إيجابياً يجب تشجيعه.

134- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

البند 7 من جدول الأعمال: البنود المقترحة من الدول الأعضاء:

(1) **تمكين الفقراء قانونياً (بند اقتراحته جمهورية تنزانيا المتحدة)،**

الوثيقة EX.CL/495 (XIV) ADD.1:

135- عند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، ذكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن اللجنة الخاصة بتمكين الفقراء قانونياً والتي أنشأتها الأمم المتحدة، كانت من أولى المبادرات العالمية التي ألحت على الصلة القائمة بين الإقصاء والفقير والقانون. في هذا الصدد، حدد التقرير الذي نشر في 2008 من قبل هذه اللجنة أربع (4) دعائم تقوم عليها عملية تمكين الفقراء قانونياً وهي: الوصول إلى العدالة والحق في العمل والحق في الملكية والحق في المبادرة.

136- أبرز من ناحية أخرى، أن بعض الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة والعناصر الفاعلة في مجال التنمية شرعت في اعتماد مبدأ تمكين الفقراء قانونياً كوسيلة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

137- وأوضح ممثل تنزانيا أن الاتحاد الأفريقي يمثل منبرا مناسباً لقيام القادة الأفريقيين بالتأكيد على أهمية تمكين الفقراء قانونياً وتبني بعض مبادئ لجنة تمكين الفقراء قانونياً. وفي هذا الصدد، من الممكن أن يطلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعناصر الفاعلة الأخرى تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى تمكين الفقراء قانونياً. ومن الممكن أيضاً أن يناشد الأمين العام للأمم المتحدة إيلاء أهمية خاصة في تقريره للاحتياجات الخاصة لأفريقيا والتفكير في حلول أخرى على الصعيد الدولي.

138- في ختام هذا العرض، أبرزت أعضاء الوفود الذين تناولوا الكلمة جدوى البند المقترح. غير أنها طلبت بعض التوضيحات بخصوص الدور الذي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعبه إلى جانب التوعية.

139- في رده على ذلك، أبرز ممثل تنزانيا أن بإمكان الاتحاد الأفريقي الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل حشد الموارد بغية مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات في إطار تمكين الفقراء قانونياً. وأخيراً، أبرز الصلة الوثيقة بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمكين الفقراء قانونياً.

140- عقب المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالبند المقترح وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

(2) إنشاء منتدى ثقافي فكري مشترك بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية
(بند اقترحه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى)، الوثيقة EX.CL/495 (XIV) ADD.2:

141- في تقديمه لهذا الاقتراح، أشار سفير الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لدى أديس أبابا إلى أن الاقتراح الخاص بإنشاء منتدى ثقافي فكري مشترك بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية انبثق عن مقرر صدر عن منتدى التعاون بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عقد في أبوجا، نيجيريا من 26 - 30 نوفمبر 2006 وستشارك في المنتدى المقترح عناصر من القارتين المعنيتين بالمجالات الثقافية والفكرية.

142- أشار أيضاً إلى أن المنتدى الذي سيعرف باسم "منتدى المفكرين اللاتينيين الأفريقيين" سيعزز الاتصالات بين شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحقيق الفائدة المتبادلة وزيادة الوعي بتهديدات العولمة على هويتهم وأصالتهم وتراثهم. ومن أجل تفعيل الاقتراح، أشار إلى أن مجموعة من المفكرين

143- في المداخلات التي تلت، أشادت العديد من الوفود بالجماهيرية الليبية العظمى على تقديم هذا الاقتراح غير أن بعض الوفود أثارت الانشغالات التالية:

- (1) هل سيكون المنتدى المقترح مختلفا عن مبادرة الأفريقيين في المهجر، والتي تعد عملية مستمرة تعزز التعاون الثقافي والفكري؟
- (2) هل من الأفضل تصنيف المنتدى ضمن عملية قمة أفريقيا أمريكا الجنوبية القائمة، والتي تتضمن مسائل تعليمية وثقافية كواحدة من مجموعات العمل الثماني؟
- (3) ما هي آلية تنفيذ المنتدى؟
- (4) ما هي الآثار المالية لتفعيل المنتدى وإدارة أمانته الدائمة؟

144- رداً على ذلك، جدد السفير هدف المنتدى المقترح والمتمثل في تعزيز وتقوية العلاقات بين المهجر وأفريقيا. وأفاد بأن اللجنة التي سيتم تكوينها ستبحث نطاقا واسعا من المسائل المتعلقة بتفعيل المنتدى بما في ذلك تمويل وتنفيذ الآلية.

145- وفي الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين بالاقتراح والتعقيبات التي أبدتها بعض الوفود. وأوصت اللجنة المجلس التنفيذي لبحث الاقتراح.

(3) بند اقتراحته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
(القضية الفلسطينية)، الوثيقة EX.CL/495 (XIV) ADD.3:

146- في عرضه لهذا البند، قدم سفير الجماهيرية العظمى اقتراح بلاده المتعلق بإدراج بند في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر بعنوان "القضية الفلسطينية".

147- عند تقديمه لهذا الاقتراح، شرح السفير أسباب تقديمه ومنها ضيق المنطقة والوضع الأمني الراهن فيها بحيث لم يعد من الممكن التفكير في إقامة دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وفي هذا الصدد، أبلغ لجنة الممثلين الدائمين بفكرة إقامة دولة واحدة، تعرف بـ"إسرائيل"، تضم الفلسطينيين واليهود ويمكن أن تقوم على المبادئ التالية:

- (1) عودة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين إلى ديارهم؛
- (2) تنظيم انتخابات حرة تحت مراقبة منظمة الأمم المتحدة؛ و
- (3) القضاء على الأسلحة ذات الدمار الشامل في هذه الدولة وفي كامل منطقة الشرق الأوسط.

148- عقب هذا العرض، أحاط أعضاء الوفود علما وبالتقدير، باقتراح الجماهيرية العظمى، لكن بالنظر للطابع السياسي والحساس لهذه المسألة، أوصوا بأن يتم بحثها على مستوى المجلس التنفيذي والمؤتمر.

149- من ناحية أخرى، تساءل عدد من أعضاء الوفود حول فكرة إدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس التنفيذي إذ أنه موجود بصفة دائمة في جدول أعمال المؤتمر منذ السبعينات في حين طلبت وفود أخرى بعض التوضيحات من الجماهيرية العظمى لاسيما فيما يتعلق بموقف الدولتين

150- في رده، أبرز سفير الجماهيرية العظمى أن اقتراح بلاده تم تقديمه إلى لجنة الممثلين الدائمين ليتم بحثه من قبل كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر. وأشار من ناحية أخرى، إلى أن الهدف من مسعى بلاده هو أن تتبنى أفريقيا عملية السلام بين الفلسطينيين واليهود على ضوء الأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة، وأن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في عملية السلام. وفيما يتعلق بموقف البلدان المعنية بهذه القضية، ذكر بالدور الهام الذي لعبته منظمة الوحدة الأفريقية في السابق تحت إشراف الرئيس السنغالي سينغور وبأن عمل الاتحاد الأفريقي يجب أن يتم بصفة مستقلة عن عمل الآخرين على أساس المبدأ المتمثل في أن كل مؤسسة تعمل حسب إجراءاتها وفي إطار هيكلها الخاصة.

151- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت بعرض هذا البند على المجلس التنفيذي لبحثه.

(4) إنشاء أمانة أفريقية دائمة للتنمية المستدامة وصندوق إفريقي

للتنمية المستدامة (بند اقتراحته جمهورية الكونغو)، الوثيقة

EX.CL/495 (XIV) ADD.5

152- في معرض تقديم هذا البند أكد مندوب جمهورية الكونغو أن الاقتراح يضيف فاعلية على توصية تقدم بها المنتدى العالمي السادس للتنمية المستدامة المنعقد في برازافيل، جمهورية الكونغو من 27 - 30 أكتوبر 2008. وأردف قائلاً إن المبادرة تعتبر مهمة بالنسبة لأجندة التنمية في أفريقيا وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لديه رغبة في دعم تنفيذها.

153- وفي المناقشات التي تلت، أشادت الدول الأعضاء بجمهورية الكونغو لهذه المبادرة، ورأت أنها سوف تسهم إلى حد كبير في مكافحة الفقر في أفريقيا. وأكدت على الحاجة إلى قيام الاتحاد الأفريقي بأخذ زمام الملكية وسلطت الضوء على ضرورة كفالة استدامتها.

154- بينما اتفقت الدول الأعضاء على أن المبادرة سوف تسهم في تنمية القارة الأفريقية وفي أجندة تكاملها الحالية، عبرت عن مشاعر القلق التالية:

أ) إن إنشاء أمانة دائمة سوف تكون له آثار مالية. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى أن يكون الاقتراح مشفوعاً بتحليل دقيق للتكلفة/ الفائدة.

ب) وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد الدول الأعضاء الخاضعة للعقوبات، فإن إنشاء هيكل جديدة قد لا يكون أفضل طريق للمضي قدماً نظراً لأن الدول الأعضاء قد لا يكون بمقدورها الوفاء بالالتزامات المالية الإضافية؛

ج) ويتعين بحث الازدواجية الممكنة للأدوار بين الصندوق المقترح ومرفق البيئة الأفريقي.

155- وفيما يتعلق بما سبق ذكره، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بالآتي:

أ) أنه يتعين إجراء دراسة معمقة، بما في ذلك تحليل التكلفة - الفائدة لتقييم قابلية الأمانة المقترحة والصندوق للبقاء.

ب) نظراً إلى أنه توجد بالفعل عدة مؤسسات تتناول مسائل التنمية المستدامة، يكون من الحكمة إنشاء إطار تنسيق للتنمية المستدامة بدلاً من إنشاء مؤسسة جديدة؛

ج) ينبغي استكشاف إمكانية تعزيز المرفق الأفريقي الحالي للبيئة؛ و

د) ينبغي استكشاف مصادر التمويل الأخرى الممكنة في حالة تفعيل الصندوق.

156- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي
ببحثه.

(5) إعلان عام 2010 عاما دوليا للشباب (بند اقترحه الجمهورية

التونسية) الوثيقة، EX.CL/495 (XIV) ADD.6

157- تم سحب هذا البند بناء على طلب من تونس.

(6) إنشاء مرصد أفريقي للعلم والتكنولوجيا والإبداع (بند اقترحه

جمهورية غينيا الاستوائية)، الوثيقة EX.CL/495 (XIV) ADD.7

158- أشار ممثل جمهورية غينيا الاستوائية وهو يقدم هذا البند إلى أن الاقتراح
يتمشى مع مقرر المؤتمر الثامن لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في
أديس أبابا في يناير 2007 والذي صدق على خطة العمل الموحدة للعلم
والتكنولوجيا والإبداع. وأعرب عن اهتمام بلاده بتطبيق العلم والبحث على
التنمية الاقتصادية المستدامة والمحافظة على الحياة. وأفاد بأن بلاده ستقدم
مساهمة مبدئية لإطلاق المرصد بمبلغ قيمته 3.6 ملايين دولار. اختتم
بالإشارة إلى أن نسخة منقحة ستقدم كتابيا إلى الوفود في الوقت المناسب.

159- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالاقترح وأوصت المجلس التنفيذي
ببحثه.

**(7) إعلان الجزائر حول اجتماع وزراء البيئة الإفريقيين بشأن
التغير المناخي، الجزائر العاصمة، 19-20 نوفمبر 2008 (بند
اقرحته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الوثيقة
EX.CL/495 (XIV) ADD.8**

160- في تقديمه لهذا البند، ذكر وفد الجزائر أن البند قدم للعلم إثر صدور مقرر مؤتمر وزراء البيئة المنعقد في الجزائر العاصمة في نوفمبر 2008 وقال إنه كان من المتوقع أن يتخذ الاجتماع موقفا أفريقيا موحدًا يمكن الأعضاء من المشاركة النشطة في المؤتمر العالمي حول التغير المناخي واستذكر الإعلان الصادر في الجزائر العاصمة والذي يتضمن مناشدة الوزراء الأفريقيين ومجموعة الثمانية إلى البلدان المتقدمة للوفاء بالتزاماتها وإلى المانحين لمتابعة الإصلاحات وتخصيص مزيد من الموارد لتمكين البلدان الأفريقية من معالجة الآثار السلبية للتغير المناخي. وكرر الوفد أن الإعلان المشار إليه أعلاه قد اعتمده الوزراء المسؤولون عن البيئة وطلبوا من الجزائر عرضه على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

161- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالوثيقة وأوصت المجلس التنفيذي بها.

**البند 8: بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس
التنفيذي:**

162- بحثت لجنة الممثلين الدائمين مشروع جدول أعمال الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس التنفيذي واعتمدها عقب إجراء تعديل واحد عليه.

البند 9: ما يستجد من أعمال:

163- لم تتم إثارة أي مسألة تحت هذا البند.

البند 10: اعتماد التقرير:

164- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقريرها في شكله المعدل.

الجلسة الختامية:

165- تميزت الجلسة الختامية بكلمة تهنئة وجهها إلى رئيس لجنة الممثلين الدائمين نظراً لطرأه للطريقة التي أدار بها الأعمال وإلى المفوضية للجهود التي بذلتها في سبيل إنجاز أعمال هذه الدورة.

166- من ناحية أخرى أوضح سفير مدغشقر الموقف بخصوص تطور الوضع في بلاده على إثر الأحداث التي استجرت مؤخراً في هذا البلد. وقد طمأن لجنة الممثلين الدائمين فيما يتعلق بتطبيع الوضع في أعقاب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. وأخيراً جدد دعوة بلاده الموجهة إلى الدول الأعضاء للمشاركة في قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في أنتاناناريفو في يونيو/يوليو 2009.

167- شكرت مفوضة الشؤون السياسية باسم رئيس المفوضية لجنة الممثلين الدائمين على عنايتها وتعاونها وتفهمها.

168- وفي كلمته الختامية، توجه رئيس لجنة الممثلين الدائمين بالشكر إلى هذه اللجنة وإلى المفوضية على العمل المنجز وعلى التعاون الذي أبديته. وأعرب عن استعداده للتعاون مع خلفه وبقيّة أعضاء لجنة الممثلين الدائمين في إطار مصلحة القارة. ثم أعلن اختتام أعمال الدورة العادية السابعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

<http://archives.au.int/handle/123456789/3680>

Downloaded from African Union Common Repository